

## "المحافظة على الأغلبية اليهودية في إسرائيل"

تستلزم إقرار سياسة لا تشجع العائلات الكبيرة وإتباع سياسة هجرة مقيدة!

[المقاطع الرئيسية من "ورقة موقف" جديدة صادرة عن  
مراكز متسيلاه حول الاتجاهات الديمغرافية في إسرائيل]

### تعريف

ننقل هنا ترجمة للمقاطع الرئيسية من دراسة أعدها "مركز الفكر الصهيوني، اليهودي، الليبرالي والإنساني - متسيلاه"، وصدرت باللغة العبرية في كتيب خاص تحت عنوان "ورقة موقف: اتجاهات ديمغرافية في إسرائيل"، وجاء في ٦٤ صفحة.

وتبحث الورقة في الاتجاهات الديمغرافية السائدة في إسرائيل ولا سيما الاتجاهات الجديدة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، متفحصاً أسبابها وانعكاساتها المحتملة على مستقبل إسرائيل والأغلبية اليهودية فيها، وعلى بقائها كـ "دولة يهودية متطورة ومزدهرة".

ويقول معدا "ورقة الموقف" هذه، وهما د. عوزي رافهون (محاضر كبير في قسم الديمغرافيا والإحصاء في الجامعة العبرية في القدس) وغلعاد مالاخ (خبير مختص بالسياسة العامة وقضايا الدين

والدولة والعلاقات بين المجموعات في إسرائيل)، أن "ورقتهما" التي تولت مهمة تحريرها البروفسور روت غابيزون، رئيسة مركز "متسيلاه"، تعالج في آن واحد "تحدتين تطرحهما صورة الوضع الديمغرافي أمام مستقبل دولة إسرائيل، وهما: المحافظة على صبغتها كدولة يهودية، والاهتمام باستمرار بقائها دولة متطورة ومزدهرة". وتشخص "ورقة الموقف" في هذا السياق "تآكلاً وانحساراً مستمرين للأغلبية اليهودية في إسرائيل" واصفة ذلك على أنه "ظاهرة مستمرة في السنوات الأخيرة ومن المتوقع استمرارها في المدى المنظور" وذلك في ضوء "النمو السريع" في حجم قطاع المتدينين الحريديم وقطاع السكان العرب (المسلمين) في إسرائيل. ناشر هذه الوثيقة - مركز متسيلاه- تأسس في العام ٢٠٠٥ بهدف "مواجهة الميل المتزايد، في إسرائيل والعالم، نحو التشكيك في

شرعية القومية اليهودية وفي درجة تمشيها مع القيم العالمية " ، وفق ما جاء في تعريفه . وقد ذكر القيمون عليه أن الهدف من إعداد ونشر هذه " الورقة " هو : توفير نظرة مهنية ومتوازنة حول صورة الوضع الديمغرافي للسكان في إسرائيل ، ورسم صورة دقيقة للاتجاهات الديمغرافية القائمة والمتوقعة ، وذلك بما يوفر لصانعي القرارات والجمهور الواسع في إسرائيل أرضية صائبة لوضع السياسة العامة المطلوبة في هذا الصدد .  
وجاء في كلمات التوطئة لهذه الورقة :

تعتبر المسألة الديمغرافية مسألة مركزية في تاريخ المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل كدولة يجسد فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير . وقد كان السؤال المطروح دائما على بساط البحث والنقاش هو : ما هي نسبة الأغلبية اليهودية التي تمكن الدولة من أن تكون يهودية وديمقراطية على حد سواء ؟

وأضافت أن هذا السؤال ازدادت حدته وملحايته بعد " حرب الأيام الستة " (حرب حزيران ١٩٦٧) ، لكنه ما زال ذا صلة أيضا داخل حدود " الخط الأخضر " . وفي رأينا ، فإن ثمة ضرورة حيوية لتفحص اتجاهات ديمغرافية أكثر اتساعا ، في ضوء مجمل أهداف الدولة ، التي تشمل ، بالإضافة إلى كونها يهودية وديمقراطية ، كونها أيضا دولة متطورة ومزدهرة تحافظ على حقوق الإنسان ورفاهية سكانها ومواطنيها كافة .  
بناء على ذلك - يقول معدا الورقة - فإننا نتفحص هنا مسألة وزن وسمات مجموعات سكانية محددة وتأثيرها على مستقبل إسرائيل من كل هذه النواحي مجتمعة . وتبحث " ورقة الموقف " هذه في موضوع السكان داخل حدود دولة إسرائيل ، وهي تؤكد على أن مكونات أهداف إسرائيل " تولد تناقضات وتوترات إلى جانب ما تولده من علاقات تكافل وتعاضد متبادلة " .

وترتكز " الورقة " إلى فرضية مؤداها أن المعلومات الديمغرافية الدقيقة أمر ضروري لا بد من توفره سواء من أجل اتخاذ القرارات السليمة والمتبصرة بهذه الأهداف وطرق تحقيقها ، أو من أجل إدارة جدل عام منطقي حول الموضوع .

#### [قضايا إسرائيلية]

### مقدمة

تطرح المعطيات الديمغرافية حول الواقع القائم في إسرائيل في الكثير من الأحيان كحجة وجيهة ، بل وشبه حاسمة ، لتزكية هذا النهج السياسي أو ذاك . وينطبق ذلك مثلا على الادعاء القائل بأن

إسرائيل ستتحول بعد وقت ليس ببعيد إلى دولة ثنائية القومية ، أو الادعاء بأن غالبية التلاميذ الإسرائيليين يتلقون اليوم تعليمهم في مؤسسات غير صهيونية . وثمة من يرد على مثل هذه الادعاءات بالقول إن الحديث يدور عن معلومات في خدمة أيديولوجيا ، وأن الاعتبارات الديمغرافية - خاصة تلك المستندة إلى تقسيم السكان حسب المجموعات القومية أو الدينية - ليست مشروعة البتة عند اتخاذ قرارات سياسية . وهناك من يقول إن التوقعات المقترحة لا أساس لها ، وإنها تستخدم كأداة في يد من يرغب في دفع سياسة معينة عن طريق بث الخوف والفرع لدى صانعي القرارات والجمهور ، أو بواسطة خلق انطباع بأن ثمة سيرورة أو عملية معينة ستحصل لا محالة . هناك ادعاء آخر مفاده أن هذه التوقعات تساهم في حد ذاتها في خلق شعور من التهديد وتشويش العلاقات بين المجموعات السكانية في إسرائيل .

إن مثل هذه الإدعاءات والطروحات تشيع الارتباك ، سواء في صفوف الجمهور أو لدى صانعي القرارات ، فيما يتعلق بالمعطيات ذاتها . من هنا يتولد الشعور بأن القرارات المتخذة هي قرارات أيديولوجية بحكم استنادها إلى معطيات وأرقام قابلة للتلاعب .

في المقابل ، فإن " ورقة الموقف " هذه تزعم أن بحثا ديمغرافيا أمينًا وذا مصداقية لمثل هذه المعطيات والاتجاهات يشكل ضرورة حيوية ، وأنه يجب أن يكون ماثلا في أساس استعدادات الدولة وقراراتها السياسية . ووفقا لما تضيفه " الورقة " في هذا السياق ، فقد انصب البحث والنقاش (الديمغرافي) منذ حرب حزيران ١٩٦٧ ولغاية الآن على مسألة حجم واستقرار الأغلبية اليهودية والتناسب العددي بين اليهود والعرب القاطنين " بين نهر الأردن والبحر المتوسط " . ويشكل هذا البعد الديمغرافي بالنسبة للكثيرين (في إسرائيل) عاملا حاسما في الاختيار بين " حل الدولة الواحدة " أو " حل الدولتين " .

غير أن معدي " الورقة " قالوا إنها ستركز على ما يجري " داخل حدود دولة إسرائيل " ، من خلال عرض وتحليل الاتجاهات الديمغرافية المركزية القائمة فيها ، وإلقاء الضوء على عدد من المسائل المتعلقة بالتركيبة السكانية ، ومن ضمنها مسألة التناسب العددي بين اليهود والعرب الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل (التي تشمل ، حسبما يظهر في هذه " الورقة " ، مدينة القدس الشرقية - المحتلة) ، إضافة إلى تفحص وجهات تطور هذه الاتجاهات الديمغرافية في المستقبل .

ويشدد معدا ورقة موقف " مركز متسيلاه " في تقديمها لها على " الوزن الحاسم " لمسألة ضمان " وجود أغلبية يهودية مستقرة في إسرائيل " في سائر المسائل ، السياسية والقومية والاقتصادية

الرئيسية بما في ذلك حجم (تعداد) السكان ومصادر الزيادة السكانية والتوزيع الحيزي- الجغرافي والديني . وتتناول المعطيات مجمل السكان والمجموعات الرئيسية حسب الانتماء الديني<sup>1</sup> .

## حجم السكان وتركيبهم بحسب الدين

عند إجراء الإحصاء السكاني الأول، بعد إقامة الدولة بفترة وجيزة، بلغ تعداد سكان إسرائيل ٨٧٢ ألف نسمة . وفي أعقاب موجات الهجرة الكبيرة، في السنوات التالية، ارتفع عدد السكان حتى نهاية العقد الأول للدولة، إلى أكثر قليلا من ٢ مليون . في السنوات اللاحقة كانت وتيرة الزيادة السكانية معتدلة بعض الشيء، لكنها بقيت مع ذلك مرتفعة . ففي نهاية العقد الثاني بلغ مجموع تعداد سكان إسرائيل ٢ر٨ مليون نسمة، وفي نهاية العقد الثالث ٣ر٧ مليون، ثم ٤ر٥ مليون مع نهاية العقد الرابع (لقيام إسرائيل) . وقد ساهمت الهجرة الكبيرة من الاتحاد السوفيتي سابقا في الزيادة السكانية السريعة التي سجلت في السنوات التالية، حيث ارتفع عدد سكان إسرائيل بحلول العام ١٩٩٨ إلى حوالي ٦ ملايين نسمة، وفي نهاية العام ٢٠٠٧ قدر عدد سكان إسرائيل بـ ٧ر٢٤ مليون نسمة .

لم تنوزع الزيادة السكانية بشكل متساو بين المجموعات الدينية التي يتكون منها سكان إسرائيل . ففي العقد الأول كانت وتيرة نمو السكان اليهود أعلى بكثير من وتيرة نمو السكان غير اليهود، حيث ارتفعت نسبة اليهود من ٨٢٪ من مجموع السكان عند قيام الدولة إلى ٨٩٪ في العام ١٩٥٨ . منذ ذلك الوقت انخفضت نسبة اليهود تدريجيا لتبلغ ٨٦٪ في العام ١٩٦٨، و٨٢٪ في العام ١٩٨٨، ثم ٧٦٪ في العام ٢٠٠٨ .

يشمل السكان العرب ثلاث مجموعات رئيسية: المسلمون والدروز والمسيحيون . وقد ارتفعت بمرور السنوات نسبة المسلمين من ٧٠٪ من مجمل السكان غير اليهود في العام ١٩٤٨ إلى ٨٣٪ حاليا، في حين تقلصت نسبة الدروز والمسيحيين من ٩٪ و ٢١٪، حسب الترتيب في بداية عمر الدولة إلى حوالي ٨٪ لكل مجموعة من هاتين المجموعتين حاليا . وعليه، فقد ازدادت نسبة السكان المسلمين من ١٠٪ من مجمل سكان إسرائيل عند قيام الدولة إلى حوالي ١٧٪ حاليا .

وتندرج في تعداد سكان إسرائيل في السنوات الأخيرة فئة أخرى، وهي فئة الذين " لا يوجد لهم تصنيف حسب الدين " في وزارة الداخلية الإسرائيلية . وهؤلاء هم بشكل عام أقارب مهاجرين يهود، أو آخرون يسري عليهم " قانون العودة "، قدموا من مناطق الاتحاد

والاجتماعية، المتعلقة بـ " مستقبل الدولة . . وبالأساس مسألة استمرار وجودها كدولة يجسد فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير " . في ضوء ذلك- يضيف معدا الورقة- ليس مفاجئا إن هذه المسألة تثير جدلا علمياً وسياسياً حاداً . فمن جهة، يطرح ادعاء مفاده أن الفجوة الكبيرة في معدل الولادة بين السكان العرب والسكان اليهود تفضي حتما إلى تطور واقعي لدولة ثنائية القومية، فيما يطرح من الجهة الأخرى، الموقف القائل إن الفجوات والفوارق في أنماط ومعدلات الولادة تتقلص بسرعة لجهة خلق أوجه تشابه في أنماط الولادة بين السكان العرب واليهود، وأنه إذا ما أضيف إلى ذلك الهجرة اليهودية من الخارج فإنه سيصبح في الإمكان ضمان وجود أغلبية يهودية مستقرة في إسرائيل . هذا فيما يقول آخرون إن نزع شرعية تعريف إسرائيل كدولة قومية يهودية لا يتطلب وجود أغلبية عربية فعليا، وإنه يتعين على إسرائيل من الآن- أو على أبعد تقدير في غضون العقد المقبلين- أن تعمل وتتصرف كدولة ثنائية القومية بكل ما للكلمة من معنى .

ويقول واضعا الورقة إن هذه الخلافات، المنبثقة عن توقعات لاتجاهات ديمغرافية، لها تأثير كبير على المواقف تجاه مواضيع من قبيل سياسة الهجرة أو المطالب (الفلسطينية) بتجسيد حق العودة، منوهين إلى أن " هذه الورقة توفر أدوات لتقدير هذه الادعاءات والظروحات المتناقضة " .

ويؤكد معدا الورقة على أن مسألة حجم الأغلبية اليهودية في إسرائيل واستقرارها " ليست المسألة الديمغرافية الوجودية الوحيدة بالنسبة للدولة "، إذ إن هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية، وهي التطلع إلى أن تكون إسرائيل أيضا " دولة ديمقراطية، مزدهرة ومتطورة "، ومن هنا تتناول هذه الورقة، من ضمن المحاور التي تعالجها، مسألة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للتركيب السكاني في إسرائيل، مشددة على " الترابط الوثيق بين المسألتين: استقرار الأغلبية اليهودية ومستقبل إسرائيل كدولة متطورة ومزدهرة " .

وقد ذكر ناشرو هذه الورقة- الوثيقة، التي جاءت في ٦٤ صفحة، مقسمة إلى أربعة أجزاء - محاور رئيسية، أن الهدف من إعدادها ونشرها هو " توفير نظرة مهنية ومتوازنة حول صورة الوضع الديمغرافي للسكان في إسرائيل ورسم صورة دقيقة للاتجاهات الديمغرافية القائمة والمتوقعة . . (وذلك) بما يوفر لصانعي القرارات والجمهور الواسع (في الدولة العبرية) أرضية صائبة لوضع السياسة العامة المطلوبة " في هذا الصدد .

## أولاً: سكان إسرائيل ١٩٤٨ - ٢٠٠٨

يستعرض هذا الجزء النمو السكاني في إسرائيل منذ قيام الدولة وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، وسط التركيز على السمات الديمغرافية



حيث انخفضت إلى ٣٩٪ في النصف الثاني من عقد التسعينيات، وإلى ١٢٪ في سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٦.

وتعكس هذه الاتجاهات أنماط الهجرة إلى إسرائيل، والتي تتسم بوتيرة من الموجات في عدد المهاجرين، بين صعود تارة وهبوط تارة أخرى، وهكذا دواليك. في بعض الأحيان يؤثر قسم من المهاجرين العودة إلى البلد الأصلي أو الهجرة إلى دولة ثالثة، ولذلك كلما كانت موجة الهجرة كبيرة يزداد بعد مرور بضع سنوات عدد السكان الذين يغادرون إسرائيل لفترة زمنية طويلة. جزء آخر من المغادرين هم من المهاجرين القدامى أو من مواليد البلاد الذين يغادرون، نتيجة لدوافع اقتصادية وسياسية، بحثاً عن فرص مختلفة في بلدان أخرى. في بداية التسعينيات بلغ العدد السنوي للإسرائيليين الذين غادروا السنة واحدة على الأقل، حوالي ٢٥ ألف مغادر، وبلغ هذا العدد أعلى مستوى له في العام ١٩٩٣ (٢٧٠٠٠ مغادر) وفي سنوات الانتفاضة الثانية، لكنه انخفض في العام ٢٠٠٥ إلى ٢١٠٠٠ تقريباً.<sup>٧</sup>

أما تعداد السكان العرب فقد ازداد منذ قيام الدولة وحتى الآن بأكثر من ٢٥ مليون نسمة. وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى التكاثر الطبيعي الذي يعكس معدلات إنجاب عالية (أصبحت معتدلة مع مرور الزمن) وانخفاض في معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة. هناك عامل آخر ساهم في هذه الزيادة وهو انضمام سكان القدس الشرقية (بعد ضمها إلى إسرائيل) في العام ١٩٦٧ إلى السكان العرب وكذلك سكان هضبة الجولان بعد ضمها في العام ١٩٨١. وفي سنوات ١٩٩٠-٢٠٠٧ أضيف إلى السكان العرب في إسرائيل ما يزيد عن ٣٠ ألف شخص نتيجة لـ "جمع شمل العائلات"<sup>٨</sup>.

منذ مطلع التسعينيات سجلت مساهمة ملموسة لهجرة مسيحيين، يسري عليهم "قانون العودة"، في زيادة عدد السكان المسيحيين (غير العرب) في إسرائيل. ففي سنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ ساهم

السوفييتي سابقاً. وتشمل هذه المجموعة قرابة ٣٢٠ ألف شخص أو حوالي ٤٪ من مجموع السكان في إسرائيل.<sup>٩</sup>

هناك طريقة أخرى للوقوف على التغيرات الموسمية في حجم السكان الإسرائيليين ومجموعاتهم المختلفة، وهي تفحص نسبة الزيادة السنوية. فقد انخفضت نسبة الزيادة السنوية للسكان اليهود من ٩٢٪ في سنوات ١٩٤٨-١٩٦٠ إلى ١٥٪ في ثمانينيات القرن العشرين، وفي النصف الأول من عقد التسعينيات ازدادت هذه النسبة إلى ٣٤٪، إلا إنها عادت إلى الانخفاض منذ ذلك الوقت، لتبلغ في الفترة الأخيرة ١٦٪. كذلك فإن معدلات الزيادة السنوية للمجموعات السكانية الفرعية الأخرى في إسرائيل تشهد أيضاً منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن، اتجاهها من الهبوط والانخفاض: من ٤٪ إلى ٢٨٪ لدى المسلمين، ومن ٤٫٤٪ إلى ١٨٪ لدى الدرور، ومن ٢٨٪ إلى ١٦٪ لدى المسيحيين.<sup>١٠</sup> تجدر الإشارة إلى أن تعداد سكان إسرائيل لا يشمل حملة الجنسية الإسرائيلية الذين يتواجدون خارج البلاد لمدة تزيد عن سنة، ووفقاً لتقديرات مختلفة فإن عدد الإسرائيليين المقيمين حالياً في الخارج يصل إلى نصف مليون تقريباً، غالبيتهم من اليهود. كذلك لا تشمل هذه المعطيات العمال الأجانب في إسرائيل والذين قدر عددهم في نهاية العام ٢٠٠٦ بحوالي ٢٠٠ ألف عامل.<sup>١١</sup>

## مصادر الزيادة السكانية

يتحدد التغيير في حجم السكان بواسطة عاملين: النمو أو التكاثر الطبيعي (الميزان بين الولادات والوفيات) وميزان الهجرة.

منذ قيام الدولة وحتى نهاية العام ٢٠٠٦ ازداد تعداد السكان اليهود في إسرائيل بـ ٤٨ مليون نسمة. وقد انقسمت هذه الزيادة بصورة متساوية تقريباً بين التكاثر الطبيعي الذي بلغت نسبته ٥٥٪ من مجمل الزيادة، وبين ميزان الهجرة الذي ساهم بنسبة ٤٥٪. مع ذلك فقد طرأ بمرور الزمن تغير على التوازن بين هذين العاملين. ففي سنوات ١٩٤٨-١٩٦٠ ساهم ميزان الهجرة بحوالي ٧٠٪ من مجموع الزيادة في تعداد السكان اليهود، ثم تقلصت هذه النسبة (في مجمل الزيادة) إلى ٤٥٪ في الستينيات، وإلى ٢٥٪ في سنوات ١٩٧٢-١٩٨٢. وانخفضت مساهمة الهجرة في الثمانينيات إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت أقل من ٨٪. وفي سنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ وصلت مساهمة ميزان الهجرة في زيادة السكان اليهود إلى أعلى مستوى منذ قيام الدولة (٦٥٪) لكنها عادت منذ ذلك الوقت إلى الهبوط

طراً خلال السنة التالية تغييران رئيسان- ينضفر أحدهما بالآخر- في التوزيع الحيزي للسكان: حيث تقلص حجم السكان في اللواتين الداخليين، الأمر الذي عبر عن نفسه في سيرورات معاكسة تمثلت في تقلص السكان في لواء تل أبيب مقابل ازدياد في لواء المركز، هذا فيما ازداد عدد سكان لوائي الهامش (الشمالي والجنوبي) إلى قرابة الثلث من مجمل سكان الدولة. كذلك طراً انخفاض مطرد في الوزن النسبي للواء حيفا، فيما بقي وزن سكان لواء القدس على حاله دون أي تغيير تقريبا.

من انتهاء الحرب، والنزوح الكثيف للسكان العرب، كان نصف سكان إسرائيل يقيمون في اللواتين الداخليين للدولة: لواء تل أبيب ولواء المركز، فيما كان حوالي ١٣٪ من مجموع السكان يقيمون في لوائي الشمال والجنوب؛ وكان واحد من كل عشرة إسرائيليين يقيم في لواء القدس، في حين أقام باقي السكان في لواء حيفا الذي كان في ذلك الوقت اللواء الثاني في عدد السكان.

طراً خلال السنة التالية تغييران رئيسان- ينضفر أحدهما بالآخر- في التوزيع الحيزي للسكان: حيث تقلص حجم السكان في اللواتين الداخليين، الأمر الذي عبر عن نفسه في سيرورات معاكسة تمثلت في تقلص السكان في لواء تل أبيب مقابل ازدياد في لواء المركز، هذا فيما ازداد عدد سكان لوائي الهامش (الشمالي والجنوبي) إلى قرابة الثلث من مجمل سكان الدولة. كذلك طراً انخفاض مطرد في الوزن النسبي للواء حيفا، فيما بقي وزن سكان لواء القدس على حاله دون أي تغيير تقريبا.

وتعكس الاتجاهات المذكورة خيارات السكن المفضلة لدى السكان اليهود بشكل عام. فنصف هؤلاء السكان (٤٨ر٥٪) تقريبا يقطنون اليوم في لوائي تل أبيب والمركز معا، في حين يقطن أقل من ربع السكان اليهود في لوائي الشمال والجنوب<sup>١١</sup>، أما نسبة القاطنين في لواء القدس من مجمل السكان اليهود فقد بقيت مستقرة، وهي تزيد قليلا عن ١٠٪. ويقطن اليوم واحد من كل ٢٠ يهوديا في مناطق "يهودا والسامرة" (الضفة الغربية).

تأثرت أنماط توزيع السكان العرب بشكل كبير من إضافة سكان القدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧، والذين يشكلون قرابة خمس مجموع السكان العرب في إسرائيل. في ضوء ذلك، انخفض وزن لواء الشمال من حيث نسبة السكان العرب، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي طرأت على تعدادهم هناك، هذا فيما بقي وزن كل لواء من باقي الأولوية من دون تغيير تقريبا، لدى السكان العرب. بناء على ذلك

ميزان الهجرة في قرابة ٨٠٪ من الزيادة في عدد مجموع المسيحيين في إسرائيل<sup>٩</sup>. وفي سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ ساهم هذا الميزان بنسبة الثلث من مجمل الزيادة في عدد السكان المسيحيين، وفي السنوات الأخيرة يساهم الميزان ذاته بنصف نسبة الزيادة في عدد هؤلاء المسيحيين.

أما السكان الذين لا تصنف دينيا لهم فقد ازداد عددهم من حوالي ٦٥ ألفا في العام ١٩٩٦، إلى حوالي ٣٢٠ ألفا في نهاية العام ٢٠٠٧. وعلى الرغم من أن معظم الزيادة لدى هذه المجموعة السكانية تعزى لميزان الهجرة، إلا إن مساهمة التكاثر الطبيعي ازدادت أيضا مع مرور الوقت. فبينما كانت مساهمة ميزان الهجرة في سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ هي ٨٤٪ من مجمل التغيير في حجم هذه المجموعة، تقلصت في العام ٢٠٠٧ هذه المساهمة إلى ٦٦٪<sup>١٠</sup>.

## التوزيع الحيزي

ينصب الانشغال بالديمغرافيا في الكثير من الأحيان على المستوى القطري، متجاهلا السمات والخصائص المحلية والتوزيع الحيزي/الجغرافي. وفي اعتقادنا فإن هذا الميل يحد من الوقوف على السيرورات والظواهر موضع البحث.

تعتبر إسرائيل إحدى الدول الأكثر اكتظاظا في العالم الغربي. ففي العام ٢٠٠٥ بلغت الكثافة السكانية فيها ٣٤١ فرداً للكيلومتر المربع الواحد. وإذا ما تم استثناء صحراء النقب فإن الكثافة السكانية ترتفع إلى ٨٤٥ فرداً للكيلومتر المربع الواحد.

ومثل هذه الكثافة السكانية لها انعكاسات ثقيلة على البيئة والتركيبة الاجتماعية وعلى نوعية حياة السكان. كذلك توجد في إسرائيل، مثل معظم دول العالم، أنماط توزيع جغرافية تخلق فوارق بارزة بين المركز والهامش، وهذه الأنماط- التي تخلق أيضا أنماط كثافة مختلفة- لها مغزى قومي جلي. في العام ١٩٤٨، وبعد فترة وجيزة



الجمهور الحريدي يؤتّر اسئلة الهوية في اسرائيل

وتبرز الزيادة في وزن السكان المتدينين الحريديم بصورة خاصة في صفوف الشرائح العمرية الفتية. إذ يتضح من المعطيات حول انقسام التلاميذ في جهاز التعليم العبري، أن نسبة التلاميذ في مؤسسات التعليم الحريدية كانت في بداية التسعينيات أقل من ١٠٪ من مجمل الطلاب اليهود، ولكن بحلول العام ٢٠٠٨ ازدادت نسبتهم بأكثر من ضعفين، لتشكّل حالياً أكثر من خمس (٢٠٪) مجموع تلاميذ المدارس اليهود في إسرائيل. كذلك، في الوقت الذي تضاعف فيه عدد التلاميذ في التعليم الحريدي مرتين ونصف المرة، فقد بقي عدد التلاميذ في مؤسسات التعليم الرسمي (الحكومي) من دون تغيير. هذه المتغيرات تؤثر بدرجة كبيرة على تأهيل المعلمين وعلى توزيع الموارد الاقتصادية المحولة إلى جهاز التعليم. ويبرز تأثير هذه المتغيرات في مجالات المعرفة اليهودية والقيم الصهيونية والإسرائيلية، ومهارات الاندماج في سوق العمل العصري التي يتم إكسابها للتلاميذ في تيارات التعليم المختلفة. فيما يتعلق بمستوى التدين في صفوف السكان العرب، لا تتوفر سوى معلومات شحيحة تستند إلى الاستطلاع الاجتماعي السنوي لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي والذي لم يبدأ بالتطرق لهذه المسألة سوى في العام ٢٠٠٢.

ووفقاً لنتائج هذا الاستطلاع فإن نصف مجموع السكان العرب هم متديون (٤٤٪) أو متديون جداً (٦٪). يشار إلى أن قوة التوجهات الدينية (أو القومية) في صفوف مجموعات الأقلية، وخاصة التي تعيش في نزاع قومي، يمكن أن تشتد وتتعزز بسبب تأثير النزاع على مركبات الهوية.

## ثانياً: أنماط ديمغرافية معاصرة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨

إن معدل الولادة في إسرائيل هو الأعلى في العالم الغربي، وهذا المعطى صحيح أيضاً فيما يتعلق بالسكان (اليهود) التقليديين والعلمانيين، وخدمهم. فالميل نحو إقامة أسر كبيرة نسبياً يعكس قواعد

فإن هذه الأنماط تبين أن اليهود يفضلون السكن في المناطق الداخلية للدولة، وأن العرب يفضلون السكن في القدس والشمال. في لواء القدس تقلص وزن اليهود من ٩٧٪ تقريباً في العام ١٩٤٨ إلى ٧٠٪ حالياً. في لواء الشمال أيضاً، وبعد أن أصبح عدد السكان اليهود والعرب متساويين في النصف الأول من عقد الثمانينيات، انخفض وزن السكان اليهود مؤخرًا إلى حوالي ٤٧٪. هناك اتجاه مشابه، وإن كان ذلك بنسب مغايرة، يسم لواء الجنوب، حيث تحول اليهود هناك إلى أغلبية كبيرة تزيد عن ٩٠٪، غير أنه سُجل منذ الثمانينيات انخفاض ملموس في وزنهم (أي السكان اليهود) من مجمل سكان اللواء. وفي لواء حيفا انخفض الوزن النسبي لليهود منذ قيام الدولة بنحو ١٠٪ ووصل إلى قرابة ٧٥٪. في اللواتين الداخليين بقي وزن اليهود بين مجمل السكان المحليين مستقرًا (في تل أبيب) أو ازداد قليلاً (في لواء المركز). من هنا يوجد لليهود ومجموعة غير المصنفين دينياً تمثيل قليل أو منخفض حالياً في ألوية القدس والشمال وحيفا، مقارنة مع وزنهم في مجمل السكان الإسرائيليين، في حين يوجد لهم تمثيل أكبر في الألوية الثلاثة الأخرى (المركز، تل أبيب والجنوب).

## درجة التدين

تتعلق المعطيات التي سنوردها هنا بالتعريف الذاتي للهوية الدينية. ووفقاً لهذا التصنيف فقد ازداد في سنوات ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ وزن المجموعتين الواقعتين على طرفي الهوية الدينية في الوسط اليهودي، إذ ازداد وزن الذين يعرفون أنفسهم كمتدينين حريديم بثلاثة أضعاف، من ٣٪ إلى ٩٪، وفي الوقت ذاته ازداد أيضاً وزن العلمانيين، والذين يشكلون اليوم أكثر بقليل من نصف السكان اليهود البالغين. جاء ازدياد وزن هاتين المجموعتين في شكل أساسي على حساب قطاع السكان التقليديين. وتفسر هذه التغيرات في جانب منها، وخاصة الزيادة في وزن العلمانيين، بالتوجه الديني للمهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقاً. مع ذلك فنحن نشهد أيضاً ديناميكية متواصلة بين الأجيال في درجة التدين في المجتمع الإسرائيلي. إذ يتضح أن الذين يعرفون أنفسهم كمتزمتين - حريديم - وكمتدينين تحولوا إلى مواقف أكثر تطرفاً بالمقارنة مع آبائهم، في حين أن العلمانيين والتقليديين ابتعدوا أكثر في الجيل الأخير عن أنماط الدين والتدين. وتعزز هذه الاتجاهات الفجوات الاجتماعية بين مجموعات الجمهور اليهودي المنقسمة على أساس موقفها من الدين، ومن ضمن ذلك موقفها تجاه الدولة والديمقراطية والاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز الزيادة في وزن السكان المتدينين الحريديم بصورة خاصة في صفوف الشرائح العمرية الفتية. إذ يتضح من المعطيات حول انقسام التلاميذ في جهاز التعليم العبري، أن نسبة التلاميذ في مؤسسات التعليم الحريدية كانت في بداية التسعينيات أقل من ١٠٪ من مجمل الطلاب اليهود، ولكن بحلول العام ٢٠٠٨ ازدادت نسبتهم بأكثر من ضعفين، لتشكل حالياً أكثر من خمس (٢٠٪) مجموع تلاميذ المدارس اليهود في إسرائيل.

في حجم الهجرة إلى إسرائيل، حيث انحسرت بشكل كبير موجة الهجرة المكثفة في التسعينيات من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، واقترب عدد المهاجرين من النسبة المنخفضة المسجلة في الثمانينيات.

إلى ذلك فقد سن الكنيس، في أعقاب الانتفاضة الثانية، قانون المواطنة (أمر الساعة) الذي حد بدرجة كبيرة من ظاهرة "جمع شمل العائلات" مع فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي ظاهرة اتسع حجمها في سنوات اتفاقيات أوسلو. سوف نتفحص هنا التغيرات التي طرأت في السنوات الأخيرة على أنماط الإنجاب والهجرة في إسرائيل.

### الإنجاب في الوسط اليهودي

لدى اليهود بشكل عام: انخفض معدل الولادة لدى النساء اليهوديات في إسرائيل بشكل معتدل على امتداد السنوات. وقد سجل الانخفاض الأبرز خلال السبعينيات والثمانينيات حين بلغ معدل الإنجاب لدى المجموعات اليهودية كافة ٣ أولاد وما دون ذلك. وللمقارنة: في العام ١٩٥٥ بلغ معدل إنجاب النساء (اليهوديات) من مواليد آسيا وأفريقيا حوالي ٥.٥ ولد للمرأة. انخفاض معتدل آخر حدث في فترة التسعينيات بسبب الهجرة من دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، والتي اتسمت (أي الهجرة) بمعدل إنجاب منخفض (١.٥ ولد للمرأة). تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن معدل الإنجاب لدى الأمهات من مواليد إسرائيل (٢.٧٥) لم يشهد أي تغير تقريباً بين سنوات ١٩٥٥-٢٠٠٠. وكانت نسبة الأمهات مواليد البلاد من مجمل الأمهات اليهوديات في العام ١٩٥٥ هي ١٣٪، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٧٥٪ حتى العام ٢٠٠٠.

سائدة لدى سائر المجموعات في المجتمع الإسرائيلي. مع ذلك فقد كانت هناك في إسرائيل دائماً مجموعات ثانوية تتميز بمعدل ولادة مرتفع جداً، مثل المهاجرين من أفريقيا وآسيا في الماضي، والمتدينين الحريديم والعرب-المسلمين- في الوقت الحالي<sup>١٢</sup>.

وباستثناء عقد التسعينيات، فقد تحولت الولادة إلى عامل رئيس في النمو السكاني في إسرائيل، علماً أن معدل الإنجاب اليهودي- الذي ظل إجمالاً مستقراً لفترة طويلة- كان دائماً منخفضاً بشكل واضح عن معدل الإنجاب العربي وخاصة لدى السكان المسلمين. وقد شكل النمو الطبيعي السريع في القطاع العربي أساساً للتقدير بأن إسرائيل تسير في الطريق نحو التحول إلى دولة ثنائية القومية.

غير أن تحليلاً للاتجاهات في السنوات الأخيرة يظهر حصول تغيرات ملموسة في وتيرة النمو السكاني، وأن هذه التغيرات- إذ ما استمرت- يمكن أن تؤثر على تحقق هذا التقدير الحاسم.

من الصعب تشخيص الأسباب التي تقف وراء التغيرات الديمغرافية، وفي الكثير من الحالات يمكن أن يظهر خلاف حول هذا الموضوع. ولكن يوجد تغير جلي حصل في أنماط الإنجاب لدى السكان المتدينين الحريديم والسكان العرب المسلمين، إذ طرأ لدى هاتين المجموعتين انخفاض ملموس في معدل الولادة، أثر بدوره أيضاً على مجمل النمو السكاني. وعلى ما يبدو ثمة سبب مهم لهذا التغير وهو تغيير السياسة في مجال مخصصات الأولاد.

واجهت إسرائيل في العام ٢٠٠١ واحدة من أصعب الأزمات الاجتماعية-الاقتصادية في تاريخها. وقد رافقت هذه الأزمة تغيرات حادة في سياسة الرفاه الإسرائيلية، كان أبرزها التغيير في مجال سياسة مخصصات الأولاد.

كذلك فقد طرأ في السنوات الأخيرة انخفاض ملموس

من الصعب تشخيص الأسباب التي تقف وراء التغيرات الديمغرافية، وفي الكثير من الحالات يمكن أن يظهر خلاف حول هذا الموضوع. ولكن يوجد تغير جلي حصل في أنماط الإنجاب لدى السكان المتدينين الحريديم والسكان العرب المسلمين، إذ طرأ لدى هاتين المجموعتين انخفاض ملموس في معدل الولادة، أثر بدوره أيضا على مجمل النمو السكان. وعلى ما يبدو ثمة سبب مهم لهذا التغير وهو تغيير السياسة في مجال مخصصات الأولاد. واجهت إسرائيل في العام ٢٠٠١ واحدة من أصعب الأزمات الاجتماعية-الاقتصادية في تاريخها. وقد رافقت هذه الأزمة تغيرات حادة في سياسة الرفاه الإسرائيلية، كان أبرزها التغيير في مجال سياسة مخصصات الأولاد.

بعد سنوات طويلة من النمو والزيادة في نسب الإخصاب لدى السكان الحريديم، اتسمت السنوات الأخيرة (٢٠٠١-٢٠٠٦) بهبوط في معدل الإنجاب لديهم. ففي (مستوطنة) بيتار عيليت (التي تقطنها أكثرية حريدية) انخفض معدل الإنجاب من ٨ر٩ في العام ٢٠٠١، إلى ٧ر٧ في العام ٢٠٠٦، وفي "موديعين عيليت" انخفض من ٩ إلى ١٣٨. وعلى ما يبدو فإن أسباب هذا الانخفاض الملموس (١٢ر٥٪) مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يمر بها المجتمع الحريدي، وإن أحد محفزات هذا التغير هو التقليل الحاد في مخصصات الأولاد، وما أعقبه من انخراط متزايد للنساء والرجال الحريديم في دائرة العمل.

وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات ترجمت إلى تباطؤ في وتيرة نمو السكان الحريديم، إلا إنها لن تحدث تغيرا في اتجاه ازدياد وزن قطاع المتدينين الحريديم في مجمل السكان اليهود والإسرائيليين في السنوات المقبلة<sup>١٤</sup>.

### غير المصنفين دينيا: محافظة على معدل إنجاب منخفض

تعتبر مجموعة السكان غير المصنفين دينيا في إسرائيل مجموعة مميزة في أنماطها. ومع أننا في سياقات كثيرة نتعاطى معها (باستثناء فئة من المسيحيين الذين هاجروا إلى إسرائيل مع أقاربهم) كجزء من مجموعة السكان اليهود، إلا إن نمط الإنجاب لدى هذه المجموعة (غير المصنفين دينيا) لم يشهد أي تغيرات ملموسة على امتداد السنوات، حيث يبلغ معدل الإنجاب لديها حوالي ١ر٥ ولد للمرأة.

في العام ٢٠٠١ كان معدل الإنجاب اليهودي ٢ر٥٩ ولد للمرأة. وفي العام ٢٠٠٧ وصل المعدل إلى ٢ر٨، وهو أول ارتفاع في معدل الإنجاب اليهودي منذ ٤٠ عاماً. هذا الارتفاع الذي خالف تكهنات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لتلك السنوات، والتي توقعت هبوطاً أو استقراراً في معدل الإنجاب اليهودي، كان غير متوقع أيضاً في ضوء الوزن الكبير للهجرة من دول الاتحاد السوفيتي سابقا، والتي اتسمت، كما أسلفنا، بمعدل ولادة منخفض جداً، كذلك في ضوء التقليل الحاد في مخصصات الأولاد، والذي كان يمكن أن يؤثر في اتجاه خفض معدل الإنجاب الشامل. وعلى ما يبدو فإن هذا الارتفاع يعكس بالفعل اتجاهها، وإن تفسيراً جزئياً على الأقل لهذه الزيادة يكمن في الوزن الآخذ في الازدياد للسكان المتدينين الحريديم بين مجمل الجمهور اليهودي.

### قطاع المتدينين الحريديم

ازداد تعداد السكان المتدينين الحريديم بوتيرة سريعة للغاية في سنوات ١٩٩٠-٢٠٠٧. وعلى الرغم من الهجرة الكبيرة من دول الاتحاد السوفيتي سابقا، فقد ارتفعت نسبة غير المتجندين (للخدمة في الجيش الإسرائيلي) على خلفية دينية (أو بسبب ما يعرف بتفرغ الشبان الحريديم لتعلم التوراة والعقيدة الدينية) من ٤ر٦٪ من مجمل فوج التجنيد في العام ١٩٩٠ إلى ١١٪ في العام ٢٠٠٧. وبسبب معدل الإنجاب الحريدي المرتفع جداً (حوالي ٨ أولاد للمرأة) فإنه كلما كان الأمر يتعلق بمجموعة أو فئة عمرية صغيرة أكثر، فإن نسبة المتدينين الحريديم بينها تكون عالية أكثر. وعلى سبيل المثال فإن أكثر من ربع (٢٨ر٥٪) مجموع الأطفال اليهود الذين ولدوا في العام ٢٠٠٦، ولدوا لأسر حريدية.



اتسمت بداية سنوات الألفين بانخفاض ملموس في حجم الهجرة إلى إسرائيل. فإذا كان قد سجل في العام ٢٠٠٠ وصول أكثر من ٦٠ ألف مهاجر جديد إلى إسرائيل، فقد انخفض عدد القادمين الجدد في العام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣٠ ألف قادم. انتهاء الانتفاضة الثانية لم يغير الاتجاه، ففي العام ٢٠٠٥ بلغ عدد المهاجرين الجدد حوالي ٢١ ألف مهاجر، منهم حوالي ١٣ ألفاً فقط من اليهود والباقي مهاجرون غير يهود (غالبيتهم من دون تصنيف ديني).

سجلت في سنوات الانتفاضة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٣) زيادة ملحوظة في عدد الإسرائيليين الذين يغادرون إسرائيل لفترات طويلة، لكن هذا العدد تقلص فيما بعد ليصل في العام ٢٠٠٥ إلى أدنى مستوى له منذ العام ١٩٨٣.

(بدو النقب) أخذ معدل الإنجاب لديها ينخفض تدريجياً من ١٠ أولاد للمرأة في العام ١٩٩٩ إلى ٩ أولاد في العام ٢٠٠٣، وفي السنوات الأربع التالية انخفض هذا المعدل بصورة حادة أكثر، ليهبط في العام ٢٠٠٧ إلى ٧٫١٤ ولد للمرأة (انخفاض بنسبة ٢٠٪). وإذا ما أخذنا في الحسبان مجمل التغيير الذي طرأ بين سنوات ١٩٩٩-٢٠٠٧، نجد أن الحديث يدور عن انخفاض دراماتيكي بحوالي ٣ أولاد للمرأة، أو بنسبة ٢٩٪ في معدل الإنجاب.

المسيحيون والدروز: مع أن معدل الإنجاب لدى السكان المسيحيين كان دائماً أقل مما هو لدى السكان المسلمين، إلا إنه كان حتى مطلع السبعينيات أعلى من معدل الإنجاب لدى السكان اليهود، لكنه شهد منذ ذلك الوقت انخفاضاً ملموساً. ويتراوح معدل الإنجاب لدى المسيحيين منذ أكثر من ٣٠ عاماً بين ٢ و٢٫٥ ولد للمرأة. هذا المعدل الذي أصبح أدنى بقليل من نظيره لدى السكان اليهود في العام ٢٠٠٠، بلغ ٢٫١ ولد للمرأة في العام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالسكان الدرزيين، فقد طرأ على معدلات إنجابهم تغير كبير يعتبر الأهم مقارنة مع سائر المجموعات الدينية. ففي حين كان معدل الإنجاب في العام ١٩٧٠ يصل إلى ٧٫٥ ولد بالمتوسط للمرأة الدرزية، انخفض هذا المعدل بشكل دائم وبسرعة ليصل إلى ٣ أولاد فقط في العام ٢٠٠٠. هذا الاتجاه استمر أيضاً في السنوات الأخيرة. حيث انخفض معدل الإنجاب في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٫٥ ولد للمرأة، وهو معدل يقل عن نظيره لدى النساء اليهوديات.

## الإنجاب لدى السكان المسلمين:

### هبوط سريع، استقرار ثم انخفاض!

المسلمون بشكل عام: كان معدل الولادة لدى السكان المسلمين في إسرائيل على امتداد فترة طويلة من المعدلات المرتفعة في العالم حيث وصل في ذروته إلى ٩ أولاد بالمتوسط للمرأة. في فترة السبعينيات طرأ انخفاض على هذا المعدل في أعقاب عملية العصرية التي شهدتها الوسط العربي في إسرائيل، غير أن هذه العملية توقفت في منتصف الثمانينيات، وبقي معدل الولادة من دون تغيير حتى العام ٢٠٠٠، حيث بلغ معدل الإنجاب لدى السكان المسلمين في تلك السنوات ٤٫٧ ولد للمرأة.

وبعد ١٥ عاماً من الاستقرار في هذا المعدل، طرأ في العام ٢٠٠١ انخفاض معتدل تعزز في العام ٢٠٠٤، ووصل في العام ٢٠٠٧ إلى انخفاض بنسبة ١٨٪ مقارنة مع العام ٢٠٠٠. فبينما بلغ معدل الإنجاب لدى السكان المسلمين في تلك السنة ٤٫٧٤ ولد للمرأة، انخفض هذا المعدل في العام ٢٠٠٧ إلى ما دون ٤ أولاد.

وعلى ما يبدو فإن هذا الانخفاض السريع يعكس تضامراً خاصاً لاتجاهات العصرية والظروف الاقتصادية الصعبة التي سادت في إسرائيل في سنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ والتقليص الحاد في مخصصات الأرواح والذي بدأ منذ العام ٢٠٠٢ وما زال مستمراً حتى الآن.

لدى السكان البدو: خلافاً لمجمل السكان المسلمين، الذين انخفض معدل إنجابهم بنسبة ٥٠٪ خلال فترة قصيرة نسبياً (١٥ عاماً)، فقد حافظت مجموعة السكان البدو على معدل ولادة مرتفع جداً. ففي العام ١٩٩٩ بلغ معدل الإنجاب لديهم أقل بقليل من ١٠ أولاد للمرأة. غير أنه ونتيجة لعملية العصرية الحديثة التي مرت بها هذه المجموعة أيضاً



الهجرة الى اسرائيل: مصدر متناقض

الألوية هجرة سلبية للسكان اليهود. وقد شمل هذا الميزان السلبي قرابة ٩٠٠٠ شخص في لواء الجنوب، وحوالي ١٢٠٠٠ في كل من لوائي الشمال وحيفا، و١٦٠٠٠ في لواء القدس، وحوالي ٢٥٠٠٠ في لواء تل أبيب.

في المقابل، يرسم في الوسط العربي اتجاه واضح من الاستقرار السكاني. ففي العام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، شكل العرب ٥٪ فقط من مجموع المتقنين (في إسرائيل) للسكن في بلدة أو مدينة أخرى، كما أن ٦٧٪ من مجموع المتقنين العرب إلى بلدة أخرى، بقوا في اللواء نفسه، وهذا في مقابل ٤٠٪ من المتقنين اليهود.

تؤدي هذه الاتجاهات إلى زيادة حدة انخفاض وزن اليهود في الألوية التي يوجد فيها الآن نقص في التمثيل اليهودي، بمعنى أقل من وزن اليهود في المتوسط القطري العام (خاصة في لوائي الشمال والقدس وبدرجة أقل في لواء حيفا أيضا).

## تلخيص

طرأت في السنوات الأخيرة تغيرات ملموسة في أنماط الإنجاب لدى المجموعات الفرعية من السكان الإسرائيليين وفي أنماط الهجرة. وهذه التغيرات المهمة لم تؤثر بشكل كبير على النسب والموازن العددية بين السكان اليهود والسكان العرب في إسرائيل، غير أنها غيرت بدرجة كبيرة التركيبة الداخلية للمجموعتين وتوزيعهما الحيزي/ الجغرافي. على المدى البعيد، من المتوقع أن تؤثر هذه التغيرات بشكل كبير على تركيبة السكان الإسرائيليين، وعلى الوزن النسبي للمجموعات الفرعية وتوزيعها الحيزي، وسوف نعالج عدداً من هذه المواضيع المهمة في الفصل التالي.

## الهجرة إلى إسرائيل وميزان الهجرة

اتسمت بداية سنوات الألفين بانخفاض ملموس في حجم الهجرة إلى إسرائيل. فإذا كان قد سجل في العام ٢٠٠٠ وصول أكثر من ٦٠ ألف مهاجر جديد إلى إسرائيل، فقد انخفض عدد القادمين الجدد في العام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٣٠ ألف قادم. انتهاء الانتفاضة الثانية لم يغير الاتجاه، ففي العام ٢٠٠٥ بلغ عدد المهاجرين الجدد حوالي ٢١ ألف مهاجر، منهم حوالي ١٣ ألفاً فقط من اليهود والباقي مهاجرون غير يهود (غالبيتهم من دون تصنيف ديني).

سجلت في سنوات الانتفاضة الثانية (٢٠٠١-٢٠٠٣) زيادة ملحوظة في عدد الإسرائيليين الذين يغادرون إسرائيل لفترات طويلة، لكن هذا العدد تقلص فيما بعد ليصل في العام ٢٠٠٥ إلى أدنى مستوى له منذ العام ١٩٨٣. احتساب المهاجرين الجدد والمهاجرين هجرة معاكسة والسكان العائدين إلى إسرائيل يشير إلى ميزان هجرة إيجابي يبلغ حوالي ١٣٥٠٠ يهودي وآخرين في السنة. من جهة أخرى فقد كان للانتفاضة تأثير إضافي له علاقة بهجرة سكان المناطق الفلسطينية (المحتلة) إلى إسرائيل في نطاق "جمع شمل العائلات". فبعد أن اتضح ضلوع مهاجري "جمع الشمل" في هجمات ضد إسرائيل، قررت الحكومة في العام ٢٠٠٢ وقفاً تاماً وشاملاً لطلبات جمع الشمل وهو ما كرس فيما بعد في التعديل الذي أجري على قانون المواطنة، والذي أدى إلى انخفاض ملموس في نسبة الهجرة الإيجابية للمسلمين (والمسيحيين العرب) إلى إسرائيل. فبالمقارنة مع العام ٢٠٠٠ الذي كان فيه ميزان الهجرة العربي إلى إسرائيل ميزاناً إيجابياً بمعدل ٧٣٠٠ مهاجر في السنة (١٦٪ من مجمل الزيادة في تعداد السكان العرب)، تراجع هذا الميزان في العام ٢٠٠٧ إلى ما معدله ١٤٠٠ مهاجر في السنة (٤٪ من مجمل الزيادة)<sup>١٧</sup>.

## التوزيع الحيزي / الجغرافي

أدت الزيادة السكانية بطبيعة الحال إلى زيادة في الاكتظاظ. وفيما تختلف هذه الزيادة من لواء إلى آخر، فإن من الملاحظ أيضاً أن النمو السكاني في الألوية يجري بناء على الرابطة القومية (والرابطة الدينية). لوحظ في النصف الأول من العقد الحالي (٢٠٠٥-٢٠٠٠) اتجاه واضح في صفوف اليهود نحو الانتقال للسكن في مركز (وسط) البلاد. وباستثناء لواء المركز والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، فقد سجلت في باقي

بناء على هذه الفرضيات، من المتوقع ازدياد عدد سكان إسرائيل من حوالي ٧ ملايين نسمة حالياً (في العام ٢٠٠٨) إلى أكثر بقليل من ٨ ملايين في العام ٢٠١٥، وحتى ١٠ ملايين في العام ٢٠٣٠. ويعكس هذا التطور (المتوقع) نسبة زيادة سنوية تصل إلى ١.٦٪ في العقد الأول لفترة التوقع، و١.٣٪ في القسم الثاني من فترة التوقع. وبتقسيم جاف، إذا كان عدد سكان إسرائيل قد ازداد في العقود الأربعة الأولى للدولة (١٩٤٨-١٩٨٨) بخمسة أضعاف، فإن من المتوقع أن يتضاعف عددهم في العقود الأربعة التالية (١٩٨٨-٢٠٣٠) مرتين فقط.

قليلا من مجموعة سكانية إلى أخرى، خاصة في كل ما يتعلق بمعدلات الإنجاب. ووفقا لهذا البديل، فإن معدلات الإنجاب لدى اليهود (٢.٦ ولد للمرأة) ولدى المسيحيين العرب (٢.١) ولدى غير المصنفين دينيا (١.٦) ستبقى ثابتة (وإلى حد كبير أيضا لدى الدروز- ٢.٥ أو ٢.٦).

في المقابل، يفترض هذا البديل انخفاضا في معدل إنجاب النساء المسلمات في إسرائيل (بدون لواء الجنوب) من ٣.٤ في بداية فترة التوقع إلى ٢.٦ في نهايتها، وانخفاضا لدى النساء المسلمات في لواء الجنوب من ٧.٥ إلى ٥ أولاد بالمتوسط للمرأة. كذلك يفترض "البديل المتوسط" حدوث تقليص تدريجي في ميزان الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، كما يفترض ميزان هجرة صفريا لدى السكان العرب<sup>١٨</sup>. ووفقا لهذا البديل فإن من المتوقع ارتفاع متوسط الأعمار لدى سائر المجموعات السكانية، سواء لدى النساء أو الرجال، مع تقلص معين في الفوارق بين اليهود وغير اليهود.

بناء على هذه الفرضيات، من المتوقع ازدياد عدد سكان إسرائيل من حوالي ٧ ملايين نسمة حالياً (في العام ٢٠٠٨) إلى أكثر بقليل من ٨ ملايين في العام ٢٠١٥، وحتى ١٠ ملايين في العام ٢٠٣٠. ويعكس هذا التطور (المتوقع) نسبة زيادة سنوية تصل إلى ١.٦٪ في العقد الأول لفترة التوقع، و١.٣٪ في القسم الثاني من فترة التوقع. وبتقسيم جاف، إذا كان عدد سكان إسرائيل قد ازداد في العقود الأربعة الأولى للدولة (١٩٤٨-١٩٨٨) بخمسة أضعاف، فإن من المتوقع أن يتضاعف عددهم في العقود الأربعة التالية (١٩٨٨-٢٠٣٠) مرتين فقط.

ومع أن هذا التوقع يفترض زيادة لدى سائر المجموعات السكانية، إلا إن وتيرة الزيادة لا تتوزع بينها بصورة موحدة. فالزيادة المتوقعة ستكون نسبتها أكبر لدى السكان العرب (أكثر من ٢٪ بالمتوسط في

### ثالثاً: توقعات سكانية، ٢٠٠٥ - ٢٠٣٠

من الجدير الإشارة هنا إلى أن التوقعات الديمغرافية، كغيرها من التوقعات في مجالات أخرى، لا تستطيع أن تغطي كامل مدى الإمكانات، خاصة عندما لا تأخذ في الحسبان أحداثاً أو انحرافات مفاجئة، مثل التطورات السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية، والتي يمكن أن تغير، دفعة واحدة أو بالتدريج، أنماط السلوك الديمغرافية لدى السكان. وعليه فإن التوقعات إنما تعكس تغيرات متوقعة في السكان إذا ما جرى نمؤهم بناء على فرضيات معينة تستند إلى العوامل الديمغرافية المسؤولة عن التغيرات في حجم السكان، والتي تشمل الولادات والوفيات وميزان الهجرة.

وتفترض التوقعات الواردة في هذه "الورقة"، للسنوات ٢٠٠٥-٢٠٣٠، بصورة عامة استمرار الاتجاهات المرصودة مؤخراً لدى السكان الإسرائيليين بحسب المجموعات الفرعية الرئيسية، مع أخذ التغيرات الممكنة بنظر الاعتبار. وقد وضعت التوقعات لفترات زمنية مدة كل منها خمس سنوات، وبناء عليه تتناول النتائج التي تعرضها "الورقة" حدين زمنيين: العام ٢٠١٥ والعام ٢٠٣٠، علماً أن نقطة الانطلاق تستند إلى توقعات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، والتي أعدت بناء على مقاييس مهنية مألوفة، وسوف نركز على البديل المتوسط لهذه التوقعات.

### البديل المتوسط: حجم السكان

#### وتركيبتهم حسب الدين

يفترض البديل المتوسط للتوقعات السكانية، الذي يعتبر في الغالب التوقع الأكثر احتمالية، استقراراً أو تغيرات معتدلة (طفيفة) في أنماط السلوك الديمغرافي لدى السكان. وتختلف وتيرة التغيرات

السنة) مقارنة مع السكان اليهود (أقل من ١٥٪ بالمتوسط في السنة). وعليه فمن المتوقع أن يتقلص وزن المجموعة الأخيرة (اليهود) من ٧٦٪ حالياً إلى ٧٤٪ في العام ٢٠١٥ وأن ينخفض إلى ٧٢٪ في العام ٢٠٣٠. في مقابل ذلك من المتوقع أن يزداد وزن السكان العرب من ١٩٪ في بداية فترة التوقع إلى ٢٣٪ في نهايتها<sup>١٩</sup>. أما وزن غير المصنفين دينياً فسيبقى من دون تغيير تقريباً.

## بديل "جديد"

خلافًا للتوقع الوارد أعلاه، والذي يعكس بديلاً موحداً (متوسطاً) بالنسبة لكل المجموعات السكانية، سنحاول طرح بدائل مختلفة بالنسبة لمجموعات السكان الإسرائيليين، وسنتطرح بشكل خاص السيناريو الذي سيرتفع بموجبه معدل الإنجاب لدى اليهود مع هبوط طفيف في ميزان الهجرة إلى إسرائيل (البديل العالي)، وانخفاض كبير في معدل الإنجاب لدى المسلمين (ما عدا المسلمين - البدو - في لواء الجنوب) ليصل إلى مستوى مماثل، وحتى منخفض أكثر قليلاً من معدل الإنجاب اليهودي (البديل المتوسط).

هذا السيناريو يبدو في تقديرنا معقولاً جداً في ضوء ازدياد وزن اليهود الحريديم بين مجمل السكان اليهود. وكما لاحظنا فقد ساهم النمو السكاني السريع لليهود الحريديم خلال السنوات الأخيرة، بدرجة كبيرة في ارتفاع معدل الإنجاب الشامل للنساء اليهوديات. ومن المتوقع أن يستمر هذا الارتفاع بوتيرة أشد طالما استمر وزن النساء الحريديات بين مجمل النساء اليهوديات بالارتفاع. وفي الواقع فإن دمج البدائل يظهر أن وزن السكان اليهود سوف يتقلص من ٧٦٪ في بداية فترة التوقع إلى ٧٣٪ في العام ٢٠٣٠، لكنه سيكون مع ذلك أعلى قليلاً من الوزن المتوقع حسب البديل المتوسط. وإذا ما صح هذا التقدير، فسوف تكون له أهمية كبيرة في التوقعات التي تتناول الوزن النسبي للمجموعات السكانية بعد العام ٢٠٣٠.

هناك فرق بارز بين التوقع (البديل) المتوسط وبين التوقع الجديد، وهذا الفرق مرتبط باتجاه. ففي العام ٢٠٠٥ كانت نسبة الأطفال اليهود والآخرين الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ٤ سنوات ٧١٪، وكان الباقي أطفالاً عرباً. وفقاً للبديل المتوسط فإن من المتوقع أن تقلص هذه النسبة إلى ٦٩٪ في العام ٢٠٣٠، أي أنه ستطرأ زيادة سريعة أكثر في عدد الأطفال العرب. في المقابل، وبحسب البديل الجديد الذي نقترحه، فإن نسبة الأطفال اليهود والآخرين سوف تزداد إلى حوالي ٧٢٪. وفي هذا السياق فإنه

لا يمكن المبالغة بأهمية الإمكانية التي تتحدث عن أن زيادة سريعة أكثر في عدد الأطفال اليهود من شأنها، إذا ما تحققت واستمرت، أن تؤدي في نهاية المطاف إلى كبح اتجاه تآكل الأغلبية اليهودية في إسرائيل.

## متغيرات مستقبلية في تركيبة الأعمار

تشير التوقعات إلى أن السكان الإسرائيليين ستغلب عليهم سمة تقدم السن على الرغم من معدلات الإنجاب العالية والزيادة المتوقعة لديهم. ووفقاً للبديل المتوسط، فإن متوسط منتصف أعمار السكان الذي بلغ ٢٨ عاماً سنة ٢٠٠٥، سيرتفع إلى ٣٢ عاماً في سنة ٢٠٣٠. ومن المتوقع أن يتقلص لدى مختلف المجموعات السكانية وزن الأطفال، وأن يزداد في المقابل وزن كبار السن الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاماً وأكثر.

مع ذلك ليس من المتوقع حدوث تغير يذكر في الوزن النسبي للشريحة المنتجة والعاملة. هذه التغيرات تبرز لدى المجموعات غير اليهودية. ففي صفوف السكان العرب من المتوقع أن يتقلص وزن الأطفال من نصف السكان إلى أقل من ٣٩٪، في حين من المتوقع أن يتضاعف وزن السكان المتقدمين في السن. وبناء على ذلك سيزداد كثيراً وزن ذوي الأعمار المتوسطة. كذلك بالنسبة للسكان غير المصنفين دينياً، حيث من المتوقع أن تؤدي التطورات الديمغرافية إلى انخفاض في وزن الأطفال، وإلى زيادة بأكثر من ٢٥ ضعف في وزن كبار السن. وبحسب التوقع المتوسط فإن وزن الأطفال اليهود والآخرين بين مجمل الأطفال في إسرائيل حتى سن ١٤ عاماً سيقتى من دون تغيير حتى العام ٢٠٣٠، وسيشكل هؤلاء أغلبية ٦٨٪.

وفقاً للبديل الجديد، المقترح آنفاً، فإن من المتوقع أن يكون وزن الشريحة الشابة (حتى سن ١٩ عاماً) بين السكان اليهود أعلى قليلاً من الوزن الذي ورد في التوقع المتوسط - ٣٢٪ من مجمل السكان. وتعكس هذه الزيادة النسبية إضافة تصل إلى حوالي ربع مليون طفل لدى السكان اليهود<sup>٢٠</sup>.

## توقع للسكان اليهود حسب الرابطة الدينية

من المحتمل أن يؤثر التطور المتباين للمجموعات المختلفة في الوسط اليهودي على جوانب اجتماعية واقتصادية مهمة، بما في ذلك الخدمة في الجيش والانخراط في قوة العمل، والعون الاجتماعي ومستوى المعيشة. وفي هذا السياق تبرز بشكل خاص أهمية حجم مجموعة السكان المتدينين الحريديم ووزنها. وتوفر التوقعات القليلة، التي

إن تطلع الدولة للتأثير على حجم السكان وسماتهم يشكل أحد الأهداف المركزية لأية سياسة هجرة، وهناك دول عديدة تمارس سياسة تهدف للتأثير على حجم (تعداد) السكان أو حجم وسمات مجموعات فرعية داخلها. ومثل هذه السياسة يجب أن تراعي بطبيعة الحال الاعتبارات والقيود ذات الصلة بحقوق الإنسان، واحترام مبدأ منع التمييز. فضلا عن ذلك، عندما يدور الحديث عن مجموعات تتبع أنماط حياة خاصة، فإن من المنطقي والمشروع أن توائم الدولة سياستها مع السمات الثقافية الرئيسة لهذه المجموعات.

السياسة. فالسياسة العامة وتخصيص الموارد الاقتصادية يمكن أن يؤثر على الزيادة في معدلات الإنجاب أو انخفاضها، على جذب السكان إلى مناطق استيطان مفضلة أو على تشجيع الهجرة من الدولة وإليها. إن تطلع الدولة للتأثير على حجم السكان وسماتهم يشكل أحد الأهداف المركزية لأية سياسة هجرة، وهناك دول عديدة تمارس سياسة تهدف للتأثير على حجم (تعداد) السكان أو حجم وسمات مجموعات فرعية داخلها. ومثل هذه السياسة يجب أن تراعي بطبيعة الحال الاعتبارات والقيود ذات الصلة بحقوق الإنسان، واحترام مبدأ منع التمييز. فضلا عن ذلك، عندما يدور الحديث عن مجموعات تتبع أنماط حياة خاصة، فإن من المنطقي والمشروع أن توائم الدولة سياستها مع السمات الثقافية الرئيسة لهذه المجموعات.

سوف نشير في هذا السياق إلى الأهداف المركزية التي يجب أن تنبثق عنها خطوط مثل هذه السياسة والخطوط الموجهة لاتجاهات تفكير رئيسة. وقد اخترنا التركيز على مكونين أساسيين في الأهداف الإستراتيجية لدولة إسرائيل، والتي نعتقد أنها أهداف شرعية تعكس مصالح حيوية للدولة وتحظى بتوافق واسع حولها من جانب غالبية سكانها. المكون الأول، المحافظة على الظروف التي تتيح مواصلة تجسيد حق اليهود في تقرير مصيرهم في إسرائيل، والثاني تأمين الشروط التي تمكن إسرائيل من الإستمرار في كونها دولة ديمقراطية، متطورة وعصرية، توفر لسكانها نوعية حياة ورفاه جيدين ومتحسين. وبغية ضمان دمج هذين الهدفين، يتعين على إسرائيل أن تعمل بصورة تحافظ على أغلبية يهودية مستقرة في الدولة، وأن تضمن في الوقت ذاته بقاءها دولة متطورة بما يحقق رفاهية سكانها كافة. إن عملية رسم السياسة تجاه هذه المواضيع تعتبر مهمة شائكة جداً، وهي تتطلب، إضافة إلى النقاش المبدئي، معلومات وفيرة ومتنوعة تفوق ما أتت عليه هذه "الورقة".

أعدتها هيئات أو باحثون مستقلون، إطلالة على الانقسام المتوقع بين العلمانيين والتقليديين والمتدينين والحريديم ولا سيما في وزن المجموعة الأخيرة<sup>١</sup>.

فالتوقع الذي أعده في العام ٢٠٠٨ طاقم مشروع "إسرائيل ٢٠٢٨" قدر، استنادا للافتراض بأنه لن يطرأ تغيير حاد على معدل الإنجاب الحريدي، بأن نسبة الحريديم ستزداد لتصل بحلول العام ٢٠٢٨ إلى حوالي ١٥٪ من سكان إسرائيل (أكثر من مليون). ومن المتوقع أن يصل وزن الأطفال الحريديم بين مجمل أطفال إسرائيل (من سن صفر حتى ١٤ عاماً) إلى حوالي ٢٥٪، وإلى حوالي ٣٣٪ بين مجمل الأطفال اليهود.

## تلخيص

من المتوقع أن يتجاوز عدد سكان إسرائيل في العقد المقبلين حد الـ ١٠ ملايين نسمة. هذا الاتجاه سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الكثافة السكانية في إسرائيل، مع كل ما يترتب على ذلك من انعكاسات. وتقتصر البدائل المختلفة استمرار اتجاه تقلص الوزن النسبي لليهود ولغير المصنفين دينياً، حتى نهاية فترة التوقع، وإن بدرجة تحافظ على وزنهم بين مجموعة السكان بنسبة ٧٥٪ أو أكثر. في المقابل، تشير التوقعات إلى تغيرات شديدة الأهمية في تركيبة أعمار السكان بشكل عام، ولدى المجموعات السكانية الفرعية بشكل خاص. وتشير هذه التغيرات إلى تباطؤ في اتجاه تآكل الأغلبية اليهودية في إسرائيل. وبحسب التوقعات فإن المحافظة على وزن الأغلبية اليهودية مرتبطة بالارتفاع الملموس في وزن المتدينين اليهود (الحريديم) في المجتمع الإسرائيلي.

## رابعاً: انعكاسات على السياسة العامة

إن السمات الديمغرافية للسكان واتجاهات تطوّرهم يمكن أن تكون مكوناً مهماً في رسم السياسة العامة أو أن تتأثر بتبني مثل هذه

رأينا أن هناك من يعتقد بأن السيرورات الديمغرافية غير القابلة للسيطرة ستتسبب بمرور الزمن بتآكل الأثرية اليهودية في إسرائيل. ويظهر تحليلنا أن إقرار سياسة لا تشجع العائلات الكبيرة بواسطة مخصصات الأولاد، وإتباع سياسة هجرة مقيدة، سوف يساعدان في المحافظة على الأغلبية اليهودية (تشمل غير المصنفين دينياً) بنسبة تزيد عن ٧٥٪. ورأينا أيضاً أن قرابة ٢٠٪ من سكان إسرائيل العرب يسكنون في القدس الشرقية، وهؤلاء لا يعتبرون مواطنين في الدولة، وبالتالي ثمة من يستثنىهم من مجمل السكان العرب في إسرائيل. إلى ذلك فإن المعطيات التي جمعت في السنوات الأخيرة تشير إلى ميل متزايد في صفوف الإسرائيليين الذين غادروا البلاد للعودة إلى إسرائيل.

مجمّل السكان العرب في إسرائيل. إلى ذلك فإن المعطيات التي جمعت في السنوات الأخيرة تشير إلى ميل متزايد في صفوف الإسرائيليين الذين غادروا البلاد للعودة إلى إسرائيل. كل هذه الأمور يمكن أن تشكل مكونات ممكنة في التفكير بطرق عمل لتعزيز الأغلبية اليهودية المستقرة في دولة إسرائيل. وفي هذا السياق سنتفحص ثلاث طرق<sup>٢٤</sup>:

### أ. زيادة الهجرة اليهودية

كما رأينا فإن الهجرة التي كانت تشكل في التسعينيات عنصراً مهماً في معدل نمو السكان اليهود، لم تعد تلعب في السنوات الأخيرة إلا دوراً ثانوياً على هذا الصعيد. فوزن الهجرة حالياً لا يتعدى ما نسبته ١٧٪ من مجمل نمو (زيادة) السكان اليهود و"الآخرين" في إسرائيل. كذلك رأينا أن فرضية العمل التي تنطلق منها توقعات مكتب الإحصاء المركزي هي انحسار وتقلص الهجرة إلى إسرائيل. ففي السنوات الأخيرة استنفدت بأكملها تقريباً طاقة الهجرة من أوروبا الشرقية وأثيوبيا، لتنصب الجهود على الهجرة من دول الرفاه التي تتركز فيها حالياً الغالبية الساحقة من الشتات اليهودي. ورغم العدد الكبير لليهود المقيمين في المهجر أو الشتات، إلا إن الطاقة الحقيقية للهجرة تبدو الآن محدودة وتقدر بأقل من ٢٠ ألف مهاجر في السنة.

ويدور حالياً نقاش مهم في أوساط الجاليات اليهودية في العالم حول مكانة الهجرة في الهوية اليهودية والصهيونية في العصر الحالي. من هنا فإن مسألة مكانة الهجرة في خطط الدولة وبرامجها وتخصيص الموارد لهذا الغرض، هي إذن مسألة سياسية من الدرجة الأولى بالنسبة للدولة والمؤسسات القومية للشعب اليهودي.

### ١- أكثرية يهودية مستقرة في إسرائيل

لقد أسسنا شرعية السياسة الهادفة إلى المحافظة على الأثرية اليهودية في إسرائيل على الادعاء أو الطرح القائل بأن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وأن من المبرر والمشروع أن تبقى كذلك. وقبل أن نتناول مسألة السياسة، يجدر بنا أن نتطرق إلى مسألة مبدئية مرتبطة بماهية الأثرية اليهودية المطلوبة من أجل تبرير وجود دولة يجسد فيها الشعب اليهودي، وحده فقط، حقه في تقرير المصير السياسي. مع ذلك لم نناقش في هذه الورقة السؤال المثير: ما هي الأثرية اليهودية المستقرة اللازمة لصون حق الشعب اليهودي في تقرير المصير؟ كما هو معروف فإن الأثرية الديمقراطية العادية تشكل ٥١٪ من السكان. مع ذلك هناك من يعتقد أن مثل هذه الأثرية لا تبرر، وربما لا تتيح، تجسيد حق تقرير المصير اليهودي الدولاني، بسبب الاغتراب الذي سيشعر به غير اليهود في الدولة التي تعرف نفسها كدولة قومية يهودية<sup>٢٢</sup>. أما الذين يقولون بأن حجم الأقلية يجب أن لا يصل إلى ٥٠٪ أو حتى ٤٠٪ فيستنتجون من هذه الطروحات أفكاراً مختلفة. إنه نقاش مهم ومثير، لكننا لن نخوض فيه في نطاق هذه "الورقة"<sup>٢٣</sup>.

رأينا أن هناك من يعتقد بأن السيرورات الديمغرافية غير القابلة للسيطرة ستتسبب بمرور الزمن بتآكل الأثرية اليهودية في إسرائيل. ويظهر تحليلنا أن إقرار سياسة لا تشجع العائلات الكبيرة بواسطة مخصصات الأولاد، وإتباع سياسة هجرة مقيدة، سوف يساعدان في المحافظة على الأغلبية اليهودية (تشمل غير المصنفين دينياً) بنسبة تزيد عن ٧٥٪. ورأينا أيضاً أن قرابة ٢٠٪ من سكان إسرائيل العرب يسكنون في القدس الشرقية، وهؤلاء لا يعتبرون مواطنين في الدولة، وبالتالي ثمة من يستثنىهم من

## ج. تغيير حدود تطبيق القانون الإسرائيلي في القدس الشرقية

يعيش في القدس أكثر من ربع مليون عربي، غالبيتهم العظمى "سكان إسرائيليون" وليس "مواطنين" في إسرائيل، وقد تحولوا إلى سكان "مقيمين" في إسرائيل في أعقاب القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية من جانب واحد بعد حرب حزيران ١٩٦٧ بضم القدس الشرقية وتطبيق القانون الإسرائيلي على المدينة بحدودها الموسعة. من ناحية سياسية ما زال انتماء سكان القدس الشرقية العرب غير واضح، إذ إنهم يشاركون في الانتخابات للسلطة الفلسطينية، ويمتنعون في المقابل عن استغلال الحق الذي منح لهم من قبل دولة إسرائيل للمشاركة في الانتخابات للمجلس البلدي الإسرائيلي في القدس. ومن ناحية ثقافية وتعليمية يعمل جهاز التعليم العربي في القدس الشرقية بحسب مناهج التعليم الفلسطيني وليس المنهاج الإسرائيلي<sup>٢٦</sup>. وكانت قد طرحت عدة اقتراحات ترسم خطوطا عريضة للتسوية الدائمة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وتقضي بأن يعتبر معظم السكان العرب في القدس مواطنين في السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من أن موضوع مثل هذه التسوية يقع خارج نطاق اهتمام هذه "الورقة"، إلا إنه لا يمكن تجاهل الارتباط الواضح بين الظروف الجيو-سياسية وبين مغزاها الديمغرافي. فبدون سكان القدس الشرقية العرب، لن يصل السكان العرب في إسرائيل إلى وزنهم أو نسبتهم الحالية سوى بعد ١٥ عاماً، في الوقت ذاته فإن مستوى النمو أو الزيادة الطبيعية في الوسط العربي سيكون أقل بكثير مما هو عليه الآن.

عموماً فإن مسألة ما إذا كان يجب تضمين سكان القدس الشرقية كجزء من سكان إسرائيل، تنطوي أيضاً على انعكاسات بعيدة الأثر على الطابع اليهودي للقدس كعاصمة لإسرائيل<sup>٢٧</sup>.

## ٢- إسرائيل كدولة ديمقراطية، متطورة وعصرية..

إن دفع إسرائيل وتقدمها كدولة ديمقراطية، متطورة ومزدهرة هو هدف مشترك لمعظم سكان الدولة من دون فوارق دينية أو قومية. غير أن السياسة الرامية إلى دفع هذه الأهداف قدما لا يمكن أن تكون فقط سياسة قطرية عامة. إن التحديات التي تواجهها إسرائيل في هذا المجال تنبع من حقيقة وجود خطوط تميز المجموعات السكانية التي تلقى صعوبة في الاندماج والمساهمة في المناعة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي، سواء على مستوى الانتماء

ولذلك فإن النقاش يجب أن يشمل، ليس فقط مسائل الالتزام الأيديولوجي وإنما أيضاً سلم الأولويات في تخصيص الموارد. ولا بد من التأكيد على أن تعزيز الأثرية اليهودية في إسرائيل يمكن أن يتحقق أيضاً عن طريق القيام بجهود للحد من مغادرة البلاد وإعادة جزء من المغادرين الإسرائيليين الذين "شطبوا" من تسجيلات مكتب الإحصاء المركزي. وخلافاً ربما للانطباع العام فقد تقلص في السنوات الأخيرة عدد الإسرائيليين المغادرين للبلاد في حين ازداد عدد العائدين<sup>٢٥</sup>. ففي العام ٢٠٠٥ بلغ ميزان الهجرة السلبية ١١٥٠٠، وهذا في مقابل حوالي ٢٠٠٠٠ في سنوات الانتفاضة الثانية، و١٥٠٠٠ تقريباً في التسعينيات.

## ب. تقليص الهجرة التي لا تندمج

### في إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية...

يقضي قانون المواطنة، وفقاً لتفسيره من قبل المحكمة، إتباع سياسة ليبرالية جداً على صعيد "جمع شمل العائلات"، وبحسب هذه السياسة فإنه يحق لأي مواطن أو مواطنة إسرائيلي عبر إجراء معين، الحصول على مواطنة في إسرائيل لأزواجهم الأجانب طالما لا يوجد مانع شخصي. والقانون وتفسيره هما سياسة تبنتها إسرائيل طوعاً، من دون أن تكون أمراً تقتضيه حقوق الإنسان أو القانون الدولي. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أحد العوامل التي تملّي أيضاً سياسة الهجرة لدى العديد من الدول، هو الرغبة في ضمان الوحدة الثقافية والمدينة في الدولة. وفي الظروف التاريخية والجغرافية لإسرائيل يمكن أن تنشأ هجرة "جمع شمل عائلات" على نطاق واسع من الدول العربية المجاورة، وخاصة من السكان الفلسطينيين الذين لا يتمتعون بمكانة في إسرائيل. فالتجربة تظهر أن قسماً كبيراً من هؤلاء الناس لا يقبلون إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية بل ويعارضون هذا الطابع للدولة. لذلك فإن هذا الموضوع يبرر إعادة النظر في سياسة جمع شمل العائلات في إسرائيل.

في العام ٢٠٠٠ شكل ميزان الهجرة غير اليهودية جراً جمع شمل العائلات ١٦٪ من مجمل الزيادة في عدد السكان العرب في إسرائيل. وفي أعقاب تعديل قانون المواطنة انخفض وزنه إلى ٤٪ في العام ٢٠٠٧. وعلى ما يبدو فإن إلغاء هذا القانون، أو إجراء تغيير ملموس في السياسة التي ينص عليها، يمكن أن يكون له تأثير كبير على معدل نمو السكان العرب في إسرائيل في السنوات المقبلة.

من هنا فإن هذه التوقعات الديمغرافية يمكن أن تكون لها انعكاسات بعيدة الأثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان إسرائيل كافة. وحين يتعلق الأمر بمجموعات سكانية كبيرة، فإنه يتعين على الدولة إتباع عدة طرق مدمجة بغية مواجهة الواقع المتوقع والاستعداد لذلك. ويمكن للدولة مثلاً أن تخلق حوافز إيجابية تشجع على إكتساب المعرفة والتعليم وزيادة المشاركة في قوة العمل. كما وباستطاعتها الامتناع عن خلق حوافز تساهم في زيادة عدد أفراد العائلات التي تفتقر إلى مؤهلات العمل والاندماج في الاقتصاد التنافسي.

المشتركة في دولة واحدة بين سائر فئات الجمهور وأن تساهم جميع مكونات السكان في مناعة الدولة. هذه المصلحة تبرر تبني خطوط سياسة تحسن قدرة الاندماج لدى فئات السكان كافة، في النشاطات المدنية والاجتماعية والاقتصادية في الدولة<sup>29</sup>.

### أ. مخصصات الأولاد وخط الفقر

إن للدولة مصلحة مشروعة في تقليص حجم المجموعات السكانية التي تتسم بالعائلات الكثيرة الأولاد ومؤهلات اندماج متدنية في الاقتصاد ومشاركة متدنية في سوق العمل، وذلك لكونها مجموعات ضعيفة تجتهد صعوبة في الخروج من دائرة الفقر. والدولة ليست ملزمة بتشجيع أو تقديم حوافز ومكافآت اقتصادية لاتجاهات ديمغرافية تتناقض مع مصلحتها القومية. لكن دولة إسرائيل، ولاعتبارات سياسية مركبة، منحت على امتداد سنوات طوال، مخصصات أولاد أكثر سخاء من المتعارف عليه في معظم دول العالم. وعلى الرغم من أن العلاقة بين مخصصات الإعانة وحجم العائلة والفقر هي مسألة مختلف عليها، إلا إن تقليص المخصصات المباشرة يساهم على المدى البعيد في تقليص حجم الفئات السكانية المدعومة، ويشجع على الخروج إلى العمل ويقلص في نهاية المطاف معدلات الفقر في إسرائيل.

وعلى سبيل المثال، فقد انخفض في السنوات الأخيرة معدل الفقر في المجتمع الحريدي، رغم التقليص الحاد في مخصصات الأولاد، وذلك بفضل انخفاض معدل الإنجاب من جهة، والاندماج في دائرة العمل من جهة أخرى. ومع أن مسألة مستوى المخصصات ومبناها هي مسألة أيديولوجية، تثير خلافاً شديداً بين الأحزاب والمتحدثين، وبالتالي ستتجنب من جهتنا اتخاذ موقف حيالها، إلا إن أي قرارات في هذا الخصوص يجب أن تأخذ في الحسبان الجوانب والأبعاد التي أشرنا إليها. فأحد الأبعاد التي يمكن أن

الديني والقومي أو على مستوى التوزيع الحيزي/ الجغرافي. وكما رأينا، هناك مجموعتان تقفان في محور هذا الموضوع، وهما المتدينون الحريديم والعرب المسلمون، واللذان تنموان بوتيرة أسرع من باقي المجموعات السكانية، وهو أمر له انعكاسات مختلفة. وتشكل المجموعتان حالياً قرابة ربع مجموع السكان، غير أن نسبتها في قطاعات اجتماعية واقتصادية معينة، كالفقراء وغير المنخرطين في العمل، أعلى بكثير. وتدل اتجاهات تطور هاتين المجموعتين (الحريديم والمسلمين) على أن وزنهما بين مجمل السكان في إسرائيل<sup>28</sup>، سيزداد أكثر من وزن هاتين المجموعتين في سوق العمل، وإذا ما بقيت أنماط تأهيلهم لا تمكنهم من الاندماج في السوق التنافسي، فمن المرجح أن تتسع دائرة الفقر أكثر، وأن تزداد التبعية والانتكال على مخصصات الإعانة، وأن يتراجع النمو ويطرأ تغير للأسوأ في التوازن بين فئات السكان المنتجة والفئات المدعومة. هذا التوقع يغدو خطيراً أكثر إذا ما أخذنا في الحسبان متوسط العمر الطويل وما يعنيه من ازدياد في نسبة السكان المسنين الذين يتواجدون في معظمهم أيضاً خارج دائرة العمل المنتج ويحتاجون بالتالي إلى خدمات الرفاه.

من هنا فإن هذه التوقعات الديمغرافية يمكن أن تكون لها انعكاسات بعيدة الأثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان إسرائيل كافة. وحين يتعلق الأمر بمجموعات سكانية كبيرة، فإنه يتعين على الدولة إتباع عدة طرق مدمجة بغية مواجهة الواقع المتوقع والاستعداد لذلك. ويمكن للدولة مثلاً أن تخلق حوافز إيجابية تشجع على إكتساب المعرفة والتعليم وزيادة المشاركة في قوة العمل. كما وباستطاعتها الامتناع عن خلق حوافز تساهم في زيادة عدد أفراد العائلات التي تفتقر إلى مؤهلات العمل والاندماج في الاقتصاد التنافسي. ولا بد في هذا السياق من التأكيد على أهمية وضرة أن يتوزع العبء المرتبط بالحياة



ويمكن إقترح خطوط سياسة إضافية يمكن أن تحسن قدرة أعضاء هذه المجموعات على الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتحول نموها السريع إلى ميزة أو أفضلية اجتماعية اقتصادية، وعلى سبيل المثال فإن رفع مستوى التعليم وتعزيز ميل النساء للخروج للعمل يؤثران ليس فقط على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعائلات، وإنما أيضا على حجم العائلات ذاتها.

في جهاز التعليم العربي لا يلاحظ توجه نحو الامتناع عن الدراسات الأساسية (باستثناء دراسة "المدنيات") لكن نسبة التسرب منها مرتفعة نسبيا وبصورة عامة فإن مستوى الإنجازات في جهاز التعليم الرسمي العربي يعتبر منخفضا نسبيا، وينعكس كل ذلك بالنتيجة في تدني مستوى اكتساب مهارات اندماج جيدة في الحياة والعمل والمجتمع المعاصر.

بناء على ذلك، فإن نسبة متزايدة من مجمل الأولاد في إسرائيل لا تحصل على تأهيل أساسي للانخراط المستقبلي في سوق العمل. فإذا كانت نسبة التلاميذ الحريديم في العام ١٩٩٢ قد بلغت ٧٥٪ من مجمل تلاميذ المدارس في إسرائيل، فقد ارتفعت هذه النسبة في العام ٢٠٠٨ إلى ١٥٥٪. ووفقا لتقديرات وزارة التعليم فإن نسبة التلاميذ الحريديم في صفوف الأول الابتدائي ستصل في العام ٢٠١٢ إلى أكثر من ٢٠٪ من مجموع التلاميذ في إسرائيل.

### ج. الخدمة المدنية

يقوم جزء من نسيج الحياة في الدولة على الشعور بالانتماء لدى سكان الدولة ومواطنيها كافة تجاه دولتهم. وفي إسرائيل، التي يطبق فيها واجب الخدمة في الجيش، تشكل الخدمة العسكرية وسيلة للتكاتف والوحدة ذات أهمية قصوى.

باشرت العمل في إسرائيل في بداية العام ٢٠٠٨ "مديرية للخدمة الوطنية- المدنية"، والمجموعتان المستهدفتان الرئيسيتان لهذه المديرية هما السكان المتدينون الحريديم والسكان العرب، حيث أن معظم أعضاء هاتين المجموعتين لا يخدمون في الجيش الإسرائيلي. وتسعى الخدمة المدنية إلى دفع ثلاثة أهداف مدمجة:

الأول، تعزيز التكاتف المدني تجسيدا لمبدأ أن الحياة في مجتمع مدني مشترك تستند إلى نسيج من الحقوق والواجبات والتطلعات والمسؤوليات المتبادلة.

تنجم عن العودة إلى مخصصات أولاد عالية، تتمثل في كبح عملية الانخفاض في معدلات الإنجاب لدى المجموعات الضعيفة والتخلي عن حافز تشجيع الانخراط في سوق العمل. ويمكن إقترح خطوط سياسة إضافية يمكن أن تحسن قدرة أعضاء هذه المجموعات على الاندماج في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يتحول نموها السريع إلى ميزة أو أفضلية اجتماعية اقتصادية، وعلى سبيل المثال فإن رفع مستوى التعليم وتعزيز ميل النساء للخروج للعمل يؤثران ليس فقط على المكانة الاجتماعية والاقتصادية للعائلات، وإنما أيضا على حجم العائلات ذاتها.

### ب. دراسات أساسية في المدارس

يشكل جهاز التعليم العام وسيلة رئيسية في يد الدولة لتعزيز التماسك المدني ورفع مستوى الوعي والمعرفة وزيادة قدرة المجتمع على اختلاف فئاته على الانخراط في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية. وتسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها المشتركة بواسطة "دراسات أساسية" تهدف إلى إكساب مجمل طلبة المدارس مهارات أساسية وتربية مدنية ومضامين تعليم مشتركة.

ولكن من ناحية عملية فإن المجموعتين اللتين يتمحور نقاش هذه "الورقة" حولهما- المتدينون الحريديم وبعض فئات السكان العرب المسلمين- لا تتلقيان دعما كافيا وإشرافا في هذه المواضيع من جانب جهاز التعليم. يجري التعليم الحريدي بشكل منفصل للبنين والبنات، ويتلقى قرابة ٥٠٪ من التلاميذ الذكور تعليمهم في إطار التعليم "الأساسي" في مؤسسات غير رسمية فيما يتلقى النصف الآخر من التلاميذ تعليمهم في مؤسسات "إعفاء" تحصل على تمويل جزئي من الدولة، من المفترض، حسب القانون، أن تدرس ٥٥٪ من الدراسات الأساسية. مع ذلك فإن مراقبة المحافظة على القانون محدودة جداً، ومن ناحية عملية فإن هذه المؤسسات لا تطبق قواعد القانون.

الثاني، تعزيز العنصر الاجتماعي المنخرط في حياة جميع سكان الدولة.

والهدف الثالث، تحسين الميل والقدرة على الاندماج في حياة المجتمع والمساهمة في الناتج القومي. ولا بد من الإشارة إلى أن هناك معارضة في صفوف هاتين المجموعتين لخطة الخدمة المدنية. مع ذلك فإن هذه المعارضة تضع تحدياً كبيراً أمام نجاح هذه الخطط، والذي يتطلب استعداداً وتصميماً<sup>3</sup>.

## د. تشجيع المشاركة في قوة العمل

إن المشاركة المتدنية في سوق العمل هي عامل رئيس في النمو البطيء والفجوة في قدرة المجتمع على تلبية احتياجات أعضائه. والمجموعتان الرئيسيتان اللتان سجلتا لديهما نسب مشاركة متدنية بشكل خاص هما النساء العربيات، ولا سيما في المجتمعات التي تحد فيها الاعتبارات الثقافية من شرعية عمل النساء خارج البيت، والرجال الحريديم. فنسبة النساء العربيات المنخرطات في دائرة العمل أقل من ٢٠٪ (مقارنة مع ٥٦٪ لدى النساء اليهوديات) في حين تبلغ نسبة الرجال الحريديم المنخرطين في سوق العمل ٢٨٪ (مقارنة مع ٦٥٪ لدى الرجال اليهود بشكل عام). وفي الحالتين فإن المشاركة المتدنية في سوق العمل تنبع من تضافر عدة عوامل أهمها المعارضة الأيديولوجية والسمات الثقافية وعدم توفر مؤهلات اندماج ملائمة. هذه التوجهات يمكن أن تستمر لوقت طويل جداً في ظل صعوبة إحداث تغيير فيها. لهذا السبب يتعين على صانعي القرارات أن يمعنوا النظر في التحديات الماثلة أمامهم، وأن يبلوروا سياسة بعيدة الأمد في هذا الصدد، وعدم الاكتفاء بحلول مؤقتة.

## تلخيص

تؤثر السياسة العامة على السيرورات الديمغرافية من جهة، ومن المفروض أن تكون من جهة أخرى متأثرة ومستعدة لمثل هذه التغييرات. فالاستعداد السليم للظروف الديمغرافية الراهنة يؤثر في نهاية المطاف أيضاً على السيرورات الديمغرافية المستقبلية. تناولنا في هذا الجزء موضوعين ترتب عليهما انعكاسات مختلفة وحاسمة على المجموعات السكانية.

الموضوع الأول مسألة الأغلبية اليهودية الحيوية لتوطيد قدرة اليهود على الدفاع عن أنفسهم كأفراد وكمجموعة وتجسيد حقهم في تقرير

المصير. في مقابل الأغلبية اليهودية توجد أقلية عربية أصلية، وإلى جانبيها هناك مجموعة صغيرة من "غير المصنفين دينياً" و"آخرين"، وهؤلاء يندمجون بصورة عامة في المجتمع اليهودي في إسرائيل. ووفقاً للاتجاهات القائمة والتوقعات، فسوف تبقى في إسرائيل أقلية قومية كبيرة و"شامخة" من العرب الذين يستخدمون الوسائل الديمقراطية من أجل تمثيل مصالحهم وقضاياهم، غير أنه لا توجد حركة حتمية باتجاه دولة ثنائية القومية.

الموضوع الثاني هو دولة إسرائيل كديمقراطية متطورة، عصرية ومزدهرة. الفئات التي تطرح تحدياً أمام هذا الهدف تنتمي إلى اليهود المتدينين المترمتين (الحريديم) والمسلمين التقليديين في الجمهور العربي.

إن العلاقة المركبة بين هاتين المسألتين، ومدى صلة موضوع الديمغرافيا تجاههما وانعكاسات السياسة المترتبة على ذلك، هي مواضيع يجب أن تكون مدرجة على أجندة صانعي القرارات، وأن تكون جزءاً لا يتجزأ من وعيهم وإدراكهم. إن وضع هذين التحديين جنباً إلى جنب يستهدف الإشارة إلى ضرورة معالجتهما بالتوازي. وكما أسلفنا، فإنه تكمن هنا مسائل أيديولوجية ومسائل اجتماعية مركبة وعديدة، ولا بد لصانعي القرارات من الإلمام بالمعطيات كي يتمكنوا من مواجهتها.

## الهوامش

- ١ خلال ورقة الموقف هذه، سنتطرق أحياناً، على غرار مكتب الإحصاء المركزي، إلى المركب الديني (يهود، مسلمون، مسيحيون، دروز وغير المصنفين دينياً) وأحياناً إلى المركب القومي (يهود، آخرون وعرب). وبصورة عامة فإن الاختلاف بين التقسيمات هو في فئة المسيحيين غير العرب، والذين يبلغ إجمالي عددهم (في إسرائيل) ٢٦ ألف نسمة. وثمة من يقول إن قرار تأسيس التقسيمات بناء على الدين وليس القومية يعبر عن موقف سياسي.
- ٢ منذ العام ١٩٦٧ أصبح تعداد سكان الدولة يشمل أيضاً السكان غير اليهود (أي العرب) في القدس الشرقية، والذين هم في معظمهم غير مواطنين في الدولة. ومنذ العام ١٩٨٢ صار تعداد السكان يشمل أيضاً السكان غير اليهود في هضبة الجولان.
- ٣ نسبة اليهود بين السكان تشكل بطبيعة الحال معطى حاسماً في أهميته بالنسبة للراغبين في المحافظة على أغلبية يهودية تمكن من الحفاظ على استقرار إسرائيل كدولة يجسد فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير.
- ٤ هذه الفئة لا تشمل الأزواج/ الزوجات ذوي الدين المختلف الذين يسري عليهم "قانون العودة" (مسيحيون بصورة عامة)، وقد جرى في هذه الورقة شمل أو احتساب هؤلاء مع السكان المسيحيين في إسرائيل. لذلك فإن المحسوبين مع المجموعة المسيحية ليسوا كلهم عرباً بالضرورة.

١٩ يمكن المقارنة بين التوقع الأخير لمكتب الإحصاء المركزي الذي أعد في العام ٢٠٠٨ وبين التوقع السابق في العام ٢٠٠٤. وفقاً للتوقع من العام ٢٠٠٤ كان من المفروض أن تصل نسبة العرب إلى ٢٥٪ من مجمل السكان في العام ٢٠٢٥، ولكن حسب التوقع من العام ٢٠٠٨ فإن هذا الأمر لن يحصل سوى بعد أكثر من عقد. وفقاً للتوقع من العام ٢٠٠٤ فإن ما نسبته ٣٦,٢٪ من مجموع الأطفال في إسرائيل حتى سن ٤ سنوات، سيكون من العرب بحلول العام ٢٠٢٥، ولكن التوقع المتوسط لمكتب الإحصاء المركزي من العام ٢٠٠٨ أشار إلى أن هذه النسبة ستكون بحلول العام ٢٠٣٠ في حدود الـ ٣٠٪. كذلك فقد أشارت توقعات العام ٢٠٠٤ إلى نشوء دولة ثنائية القومية واقعياً في المدى المنظور (انطلاقاً من فرضية أن نسبة أبناء الأقليات التي تقترب من ٣٠٪ هي السمة التي تميز دولة ثنائية القومية واقعياً). غير أن توقعات العام ٢٠٠٨ أظهرت أن هذه الإمكانية صارت بعيدة إلى حد ما، إن لم تكن قد تلاشت نهائياً.

٢٠ في موضوع الخدمات الاجتماعية يجب أن يؤخذ بالحسبان ليس فقط سكان الدولة وإنما أيضاً الذين يمكنون فيها فعلياً، مثل مهاجري العمل وطالبي حق اللجوء فيها.

٢١ كما هو معروف لا توجد إجابات قاطعة وموثوقة على السؤال "من هو الحريدي؟"، ولذلك ينبغي أن تؤخذ هذه المعطيات بحذر.

٢٢ هذه مسألة معقدة، وخصوصاً في الظروف التي ستكون فيها للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، دولة قومية منفصلة إلى جانب دولة إسرائيل، في حين لا توجد لليهود أية دولة أخرى يشكلون فيها أغلبية. ولكن الخوض في هذا الموضوع يخرج عن إطار هذه "الورقة".

٢٣ من هنا ليس من الواضح مثلاً إذا ما كانت المسألة الحاسمة هي حجم الأغلبية أم حجم الأقلية. هذا الفارق يغدو مهماً حين ينقسم السكان ليس فقط بين مجموعتين قوميتين، كما هو حاصل فعلاً في إسرائيل في العقود الأخيرة. فالذين يقولون بأن هناك حاجة لأغلبية تصل نسبتها إلى ٨٠٪، مثلاً، يعتقدون الآن بأنه لا توجد في إسرائيل "أغلبية يهودية" كافية. هناك فرق كبير بين وضع تكون فيه نسبة اليهود ٧٠٪ بينما نسبة العرب هي ٣٠٪، وبين وضع تكون فيه نسبة اليهود ٧٠٪ بينما نسبة العرب ٢٠٪، في حين لا تكون النسبة المتبقية (١٠٪) منتمية لأي من المجموعتين القوميتين الرئيسيتين. ويغدو الفارق مهماً بشكل خاص حين يتم تفحص أنماط ذوبان أو اندماج من هم غير يهود أو عرب.

٢٤ الغالبية الساحقة من المهاجرين هجرة معاكسة ينتمون إلى مجموعة اليهود والأخرين (٩٥٪) وكذلك أيضاً السكان العائدون (٩٣٪).

٢٥ هذه الفوارق تؤدي إلى جعل البعض لا يحسبون عرب القدس الشرقية مع السكان الإسرائيليين، وخاصة أولئك الذين يستخفون بأهمية أو خطورة "التهديد الديمغرافي".

٢٦ مسألة القدس مرتبطة أيضاً بطبيعة الحال بمسألة تقسيم البلاد بأكملها. جزء من المعارضين لتغيير حدود القدس يؤيدون أيضاً مبدأ الدولة الواحدة، بل ويدعمون اقتراحهم هذا بمسوغات ديمغرافية، أنظر مثلاً: تسيمرمان وآخرون ٢٠٠٦؛ بايتلسون ٢٠٠٨.

٢٧ حسب تقديرنا من المتوقع أن تصل نسبة هذه المجموعة في العام ٢٠٣٠ إلى حوالي ٣٨٪ من مجمل سكان إسرائيل.

٢٨ حول التمييز بين نشاط على المدى القصير ونشاط على المدى البعيد انظر بن دافيد وآخرون ٢٠٠٦.

٢٩ هناك من يعتقد أن هذا الهدف يجب أن يؤثر أيضاً على سياسة إسرائيل في مسألة الهجرة. في المرحلة الحالية فإن قواعد الهجرة في إسرائيل لا تستند نهائياً إلى اعتبارات اقتصادية واجتماعية. إن الرغبة في دفع مجمل الأهداف تقتضي إعادة النظر في دمج مثل هذه الأسس والعناصر في اعتبارات الهجرة، بحيث تساهم الزيادة السكانية الناتجة عن هذه الهجرة في مناعة المجتمع الإسرائيلي وازدهاره.

٥ للتوضيح نقول إن نسبة الزيادة الطبيعية (بدون الهجرة) السنوية لدى مجموعة معينة تتبع من معدل الإنجاب لدى المجموعة نفسها، ومن نسبة الوفيات وانقسام الأعمار داخلها.

٦ كما أسلفنا فقد حدثنا في هذه المواضيع حذو "مكتب الإحصاء المركزي" والذي تعتبر قراراته في هذا الصدد منطقية جداً. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أمرين: أولاً أن التقديرات والتوقعات تستند أحياناً إلى قرار صريح - قد يكون مبرراً - بالخروج عن فرضيات مكتب الإحصاء المركزي؛ ثانياً، في سياقات معينة، يكون عدد المتواجدين فعلياً في البلاد لا يقل أهمية عن عدد المسجلين في سجل السكان..

٧ الغالبية الساحقة من المهاجرين هجرة معاكسة ينتمون إلى مجموعة اليهود والأخرين (٩٥٪) وكذلك الحال بالنسبة للسكان العائدين (٩٣٪).

٨ هذا المعطى هو موضع خلاف شديد، وقد ظهرت مصاعب جمّة في تركيز المعطيات لفرض بلورة سياسة.

٩ في سنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ لم يكن هناك تصنيف لمن لا ديانة لهم، وقد احتسب هؤلاء مع المسيحيين. وفي العام ١٩٩٦ فصلت التصنيفات، وعليه باتت المعطيات دقيقة أكثر.

١٠ جزء بسيط من الزيادة في هذه المجموعة مرده تغييرات أو تعديلات في بند الدين وخاصة لدى الذين عرفوا أنفسهم كيهود في سجلات وزارة الداخلية عند قدومهم إلى إسرائيل، ولكن فيما بعد، وبسبب عدم القدرة على إثبات يهوديتهم، تم نقلهم إلى هذه المجموعة. في سنوات ١٩٩٦-٢٠٠٦ شملت تعديلات الدين حوالي ١٨٠٠٠ شخص، أو نحو ٩٪ من مجمل الزيادة في فئة "بدون تصنيف ديني".

١١ قسم كبير من سكان المناطق الجنوبية للدولة، خاصة أشدود وعسقلان، يرون في منطقة تل أبيب مركز نشاطاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار سكان هذه المناطق أيضاً فسوف يعني ذلك أن أكثر من ٥٦٪ من مجموع السكان اليهود في إسرائيل يقطنون حالياً في منطقة "مركز - وسط - الدولة".

١٢ نلفت الانتباه إلى أننا نتطرق إلى مجموعات دينية، على الرغم من أن ذلك قد يتسبب بأخطاء أو عدم دقة، نظراً لوجود فوارق مهمة داخل هذه المجموعات. وعلى سبيل المثال هناك فرق كبير لدى الجمهور اليهودي بين الجمهور القومي-الديني والجمهور العلماني، كذلك ثمة فجوات وفوارق كبيرة في صفوف الجمهور العربي المسلم بين المثقفين العصريين وبين الفئات التقليدية. فضلاً عن ذلك، حين يجري الحديث على الإنجاب والعائلة، فإن مكانة المرأة ودورها في العائلة هما متغيران رئيسيان، وهذان المتغيران ليسا موحدتين دائماً داخل المجموعات الدينية التي نتفحصها هنا.

١٣ متوسط عدد الأولاد حتى سن سنتين في العائلة الحريدية انخفض في تلك السنوات بنسبة ١٨٪.

١٤ سبب آخر لنمو السريع لدى المجتمع الحريدي هو السن المبكر للزواج وولادة الولد الأول. وتبين معطيات مكتب الإحصاء المركزي في العام ٢٠٠١ أن سن الزواج المتوسط للنساء الحريدات كان ٢٠ سنة، في حين كان لدى عامة الجمهور اليهودي ٢٥ سنة، أنظر غورفيتس وكوهين-كاسترو ٢٠٠٤.

١٥ مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الضجوة في سن ولادة الولد الأول بين السكان اليهود والسكان العرب المسلمين ما زالت كبيرة. فبينما كان في العام ٢٠٠٦ سن المرأة لدى السكان اليهود ٢٧,٧ سنة، كان هذا السن لدى السكان المسلمين ٢٣,٣ سنة فقط.

١٦ النسبة اللازمة للمحافظة على حجم السكان (بدون التطرق للهجرة). وتبلغ هذه النسبة أكثر بقليل من ٢ ولدت للمرأة وذلك بسبب ضرورة الأخذ في الحسبان لنسبة الوفيات المتدنية حتى سن الإنجاب.

١٧ هذه "الورقة" لا تتناول سياسة الهجرة التي تتبعها إسرائيل وتأثيرها على الاتجاهات الديمغرافية.

١٨ لدى اليهود: من ٥٣,٠٠٠ في الخمس سنوات الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠) إلى ١٥٠,٠٠٠ في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ومن ١٦,٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ لدى غير المصنفين دينياً. ميزان المغادرين والعائدين لدى السكان العرب يخلق حالياً ميزان هجرة سلبية منخفضاً (حوالي ١٠٠٠ شخص في العام ٢٠٠٥).

## مراجع

- ٣٠ كما في سائر مواضيع السياسة التي تتصدى لميول وتوجهات من هذا القبيل لدى المجموعات الاجتماعية، هنا أيضاً يجدر أن تفرص بعناية سمات المجموعات ومبررات المعارضة ودواعيها. وعلى ما يبدو فإن الحديث لا يدور فقط على مسألة زعامة طائفية تسعى لحماية أعضاء طائفة أو مجموعة متميزة من خطر تنزيب مفروض من جانب الدولة. ففي المجتمع العربي يتعلق الأمر أيضاً بصراعات قوى داخلية للمحافظة على القواعد والأعراف المتعلقة بمكانة المرأة وبشرعية اندماجها في المجتمع الإسرائيلي وسوق العمل الإسرائيلية.
- إيلان، ش ٢٠٠٨ "معطيات مكتب الإحصاء المركزي: انخفاض في معدلات الولادة في عدة مدن حريدية". "هآرتس"، ٢٠٠٨/١/١٤.
- أرينيلي، ش، د. د. شفاترس وه. تنغاري ٢٠٠٦ "ظلم وحماقة: حول المقترحات الداعية إلى نقل بلدات عربية من إسرائيل إلى فلسطين". القدس: معهد فلورسهايمر للأبحاث السياسية.
- أورغاد، ل، ي. رايبين ور. بيلد ٢٠٠٦ "نقل السيادة في مناطق مأهولة من إسرائيل إلى دولة فلسطينية: وجهة نظر القانون الدولي". مجلة "مشباط فممشال" ي (١): ١٨٧-٢٢١.
- بيستروف ي، وأ. سوفر ٢٠٠٧ "إسرائيل ٢٠٠٧-٢٠٢٠: حول الديمغرافيا والكثافة السكانية". حيفا: جامعة حيفا.
- بن دافيد، د، أ. أحيطوف، ن. لفين- إشتاين وح. شتاير ٢٠٠٦ "خطة هيكلية لتحسين وضع التشغيل في إسرائيل". دولة إسرائيل: أفكار جديدة (تحرير رايخمان، أ. و. نجمياس) هرتسليا: المركز المتعدد المجالات.
- بنك إسرائيل، ٢٠٠٧ "مسائل في سياسة الرفاه: الفصل السابع"، التقرير السنوي، القدس.
- غابزون، ٢٠٠٦ "الهدف الأعلى لإسرائيل ومشتقاته". حيفا: مؤسسة شموئيل نتمان.
- غوروفيتس، ن، وأ. كوهين- كاسترو ٢٠٠٤ "الحريديم: التوزيع الجغرافي والسمات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان الحريديم في إسرائيل ١٩٩٦-٢٠٠١". القدس: مكتب الإحصاء المركزي.
- ديلا- فيرغولا، س ٢٠٠٧ "الديمغرافيا: استمرار الجدال". مجلة "تخيلت: (أزرق سماوي)" ٢٧: ٧-٣٠.
- ديلا- فيرغولا وع. رافهون ٢٠٠١ "سكان القدس ١٩٩٥-٢٠٢٠: تقرير نهائي". القدس: بلدية القدس.
- هوروفيتس، أ و. د. برودت ٢٠٠٨ "إسرائيل ٢٠٢٨: رؤيا واستراتيجية اجتماعية-اقتصادية في عالم عولمي". تل أبيب.
- فانتورا، روم. فيليبوف ٢٠٠٨ "العلمانية الإسرائيلية في استطلاعات مركز غوتمان ١٩٩٠-٢٠٠٨".
- حيدر، ع (محرر) ٢٠٠٦ "كتاب المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد". القدس وتل أبيب: معهد فان لير والكيبوتس الموحد.
- كوهن، ب ٢٠٠٥ "الضائقة والعمل في المجتمع الحريدي: نظرة من الداخل". القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسة.
- ليفي، ش. ح. ليفينسون وأ. كاتس ٢٠٠٢ "يهود إسرائيليين: العقائد والمحافظة على التقاليد والقيم اليهودية في إسرائيل ٢٠٠٠". القدس: مركز غوتمان والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- لوبو، ي ٢٠٠٣ "تحول في المجتمع الحريدي: التأهيل المهني والدراسات الأكاديمية". القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسة.
- مكتب الإحصاء المركزي: الاستطلاع الاجتماعي السنوي، القدس.
- مكتب الإحصاء المركزي، ٢٠٠٤: توقعات حول سكان إسرائيل حتى العام ٢٠٢٥.
- مكتب الإحصاء المركزي، ٢٠٠٦ أ: الاستطلاع الاجتماعي السنوي.
- مكتب الإحصاء المركزي، ٢٠٠٤ ب: مجتمع المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقاً: اتجاهات ديمغرافية ١٩٩٠-٢٠٠١.
- مكتب الإحصاء المركزي أ، "هجرة الإسرائيليين للخارج" بيان صحفي ٢٠٠٧/٨/١٤.
- مكتب الإحصاء المركزي ب: توقع حول الطلبة في جهاز التعليم: ٢٠٠٦-٢٠١٢.
- سيون، ع، و.ك. كابلان ٢٠٠٣ "حريديم إسرائيليين: اندماج من دون ذوبان". القدس وتل أبيب: معهد فان لير والكيبوتس الموحد.
- سيكرون، م ٢٠٠٤ "ديمغرافيا- سكان إسرائيل: سمات واتجاهات". القدس: كرميل.
- بايتلسون، ي ٢٠٠٨ "الاتجاهات الديمغرافية في أرض إسرائيل (١٨٠٠-٢٠٠٧)". القدس: معهد الإستراتيجية الصهيونية.
- بيرس، ي و. أ. بن رفائيل ٢٠٠٦ "شروع في المجتمع الإسرائيلي". تل أبيب: عام عوفيد.
- تسيمرمان، ب، ر. زايد و. م. فايس ٢٠٠٦ "ديمغرافيا". "تخيلت" ١٩: ٢٥-٣٣.
- تسيمرمان، ب، ر. زايد، م. فايس وي. آتينغر ٢٠٠٦ "السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة". رمات غان: جامعة بار إيلان.
- شيلغ، ي ٢٠٠٠ "المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل". القدس: كيتز.
- شيلغ، ي ٢٠٠٤ "الديمغرافيا تؤدي إلى دولة ثنائية القومية". "هآرتس" ٢٤/٥/٢٠٠٤.
- Cohen, A. R. Dehejia, and D. Romanov 2007. "Do Financial Incentives Affect Fertility?" NBER 13700, (<http://www.nber.org/papers/w13700>).
- Nahmias, P. and G. Stecklove, 2007. "Muslim Fertility Stagnation in Israel from 1980-2000", European Journal of Population 23(1): 71-99.
- Schellekens, J. and Z. Eisenbach, 2002. "The Pre-decline Rise in Israeli Moslem Fertility", Economic Development and Cultural Change 50: 541-555.
- United Nations, 2007 "World Population Prospects: The 2006 Revision", New Yourk.
- The Worls Factbook 2008. Central Intelligence Agency, (<http://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2127rank.html>).